S/PV.6900 (Resumption 1)

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٠٠**

الثلاثاء، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة كار/السيد مسعود خان	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زمييفسكي
	أذربيجان	السيد حسينيلي
	الأرجنتين	السيدة سكويف
	أستراليا	السيد كوينلان
	توغو	السيد كندنغا – بريكي
	جمهورية كوريا	السيد لم سانغ بيوم
	رواندا	السيد السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد السيد وى زونغلي
	غواتيمالا	السيدة بولانيوس بيريث
	فرنسا	السيدة جارو – دارتو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	االمغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد واشتيل

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

النهج الشامل لمكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2013/3)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1320635(A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أطلب الى جميع المتكلمين أن تقتصر مدة بياناتهم على أربع دقائق، كي يتمكن المجلس من الاسراع في عمله.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء. ويؤيد هذا البيان البلد الذي في طريقه الى الانضمام كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

إننا ممتنون لباكستان، بوصفها رئيسة لمجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب اليوم لتناول تدابير مكافحة الإرهاب من منظور شامل. وأود أن أشكركم، سيدتي، على ترؤس هذه الجلسة الهامة شخصيا.

إن الإرهاب الدولي يشكل تهديدا كبيرا جدا للسلام والأمن، حيث أن باكستان شهدت مؤخرا عملية ارهابية مرة أخرى، للأسف. وأود أن أعرب عن التعازي القلبية تجاه ذلك الحدث الرهيب. لهذا السبب، تظل مكافحة الإرهاب الدولي واحدة من أولى أولوياتنا، وينبغي أن تظل أولوية للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن نهجا متكاملا، يجمع بين الوقاية من التهديدات الإرهابية والهجمات الارهابية مع التصدي لها، أمر ضروري.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب استراتيجية مركزية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في جهودها الوطنية وشراكاتها حول العالم على حد سواء. ووفقا للإطار القانوني الدولي ذي الصلة الآخذ في التطور، نعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية، ونولي أهمية كبيرة لإطارها العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يتضمن اتباع نهج شامل للتصدي للإرهاب الذي لا يشمل إنفاذ القانون وسائر التدابير الأمنية فحسب، بل أيضا احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومنع الإرهاب عن طريق التصدي للتطرف والتجنيد الإرهابي وإيقافهما هو أولوية للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونحن نوافق على أنه يجب ممارسة المزيد من التركيز على منع الإرهاب بدراسة الظروف المؤدية إلى انتشاره ومعالجتها. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب أن نعتبر نهجا جديدة مع مجموعة متنوعة من الأدوات، وأن ننظر في ما هو ابعد من الأطراف الفاعلة التقليدية على الصعيدين الحكومي وإنفاذ القانون، الى جانب الانخراط في العمل، بين أمور أخرى، مع المجتمع المدني، والشبكات الاجتماعية، والصحافيين، والمنظمات النسائية والشبابية، ووسائط الإعلام. بالاضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا أن يكون تقديم المساعدة لضحايا الإرهاب وأسرهم عنصرا من عناصر جهود مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن بإمكان الضحايا ورابطاتهم أن يسهموا في منع التطرف الإرهابي، ويبعثوا رسائل من اللاعنف والمصالحة.

ومكافحة تمويل الإرهاب مكون رئيسي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي. وبما أن الإرهابيين ومؤيديهم يعدّلون باستمرار سبل جمع الاموال ونقلها والوصول اليها، علينا أن نكيف الأدوات والتدابير لحرمانهم من إمكانية الانخراط في نشاط إجرامي. وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير الرامية إلى منع حصول الإرهابيين على الاموال، ونحن ملتزمون بتنفيذ الإجراءات المالية التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ونساهم بنشاط في ما تقوم به فرقة العمل هذه، وكذلك في تنفيذ توصياتها للاتحاد الأوروبي. بالاضافة إلى ذلك، نسلط

الضوء على حقيقة أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وصكوك مجلس أوروبا تؤدي دورا هاما في مكافحة تمويل الإرهاب.

والمشاركة النشطة من المجتمع المدني عنصر رئيسي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بفعالية. فالمنظمات غير الحكومية تمثل موردا قيما في هذا السياق. وبغية المحافظة على سلامة المنظمات غير الحكومية ضد إساءة المعاملة من جانب الشبكات الإرهابية، على سبيل المثال، بما في ذلك في مجال تمويل الإرهاب، فإن تشاطر أفضل الممارسات ذات الصلة بين الدول الأعضاء ومع المجتمع المدني يمكنه أن يكون ذا قيمة كبيرة، وينبغي تشجيعه.

ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أن تدابير مكافحة الإرهاب لا يسعها أن تصبح فعالة إلاّ عندما تتماشى مع نهج قضائي وتكون ضمن القانون. ويتعين تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب في توافق كامل مع القيم الديمقراطية الأساسية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

في إطار التعهدات التي تم الالتزام بها في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون والمعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تعهد الاتحاد الأوروبي بتطوير التوجيه التنفيذي لضمان مراعاة حقوق الإنسان، حيثما ينطبق القانون الإنساني الدولي، وتخطيط وتنفيذ مشاريع تقديم المساعدة لمكافحة الإرهاب مع بلدان ثالثة.

سيواصل الاتحاد الأوروبي تأييد توطيد أركان مؤسسات الدولة والعدالة والشرطة والجمارك لتعزيز الأمن وسيادة القانون، بغية الحد من التهديد الناشئ عن الإرهاب والاختطاف والنشاط الإجرامي العابر للحدود، من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. لذلك من المهم تعزيز التعاون الدولي ونظم العدالة الجنائية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتمكينها من محاكمة الإرهابيين المشتبه بهم على نحو فعال. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالفريق المعني بسيادة القانون التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وسيشارك الاتحاد بفعالية في إنشاء معهد العدالة وسيادة القانون في تونس.

على الرغم من أن جوهر العمل المتعلق بمكافحة التحول إلى الراديكالية والتجنيد لصالح الإرهاب يتم على الصعيد الوطني وينبغي أن يظل كذلك، فإن التعاون الإقليمي والدولي ضروري للمساعدة في تنسيق السياسات الوطنية وتقاسم الممارسات الجيدة. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء مركز أبو ظبي للتميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف.

شأننا شأن الآخرين هنا، إننا نغتنم أيضا هذه الفرصة للترحيب باتخاذ القرارين ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) مؤخرا مع إدخال بعض التغييرات الهامة على أنظمة الجزاءات المتعلقة بالقاعدة وأفغانستان، ولا سيما تمديد ولاية فريق الرصد وأمين المظالم لجعل عملهما أكثر فعالية وشفافية.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أنه لا يساورنا أدنى شك بأن أي عمل من أعمال الإرهاب لا يمكن تبريره، ولا يقره أي دين أو عقيدة أو أيديولوجية أو ثقافة، ولا ينبغي ربط أي منها بالإرهاب. ويتعين علينا أن نواصل الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم بين الناس الذين ينتمون إلى جميع الثقافات والأديان والمعتقدات، وفي هذا الصدد، نشدد على التزامنا بأهداف وعمل تحالف الأمم المتحدة للحضارات. وبما أننا نعارض التطرف والإرهاب فلا بد لنا من أن نؤيد بحزم القيم التي توحدنا والتأكيد على تبادل الاحترام العميق للناس الذين ينتمون إلى جميع الأديان والمعتقدات والثني عن استخدام لغة التعصب والكراهية والعنف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيدة هاي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن موضوع مناقشة اليوم المفتوحة مناسب وفي أوانه. لا تزال

التدابير الشاملة التي تتخذها الدول والمجتمع الدولي ككل لازمة إذا ما أريد إحراز تقدم في تقليص التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي. فالإرهاب تحد معقد ومتعدد الأبعاد. وبطبيعة الحال، يتعين على كل دولة أن تتبع نهجا يناسب احتياجاتها وظروفها الخاصة بها. فلا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ومع ذلك، فإن التهديد الدائم الذي يشكله الإرهاب الدولي يعني أنه يجب أن تظل الأعمال الإرهابية تُعطى أولوية أمنية وطنية رئيسية.

سوف أركز في ملاحظاتي على النهج التي تتبعها نيوزيلندا محليا للحد من خطر الأعمال الإرهابية التي تحدث وذلك بمكافحة التطرف العنيف على مستوى القاعدة الشعبية.

ولئن كان الخطر النابع من الإرهاب لا يزال منخفضا جدا في نيوزيلندا ومستويات التماسك الاجتماعي متينة، تبقى الحكومة متيقظة لأي تهديدات إرهابية محتملة مصدرها أعضاء المجتمع الساخطين أو المعزولين. ويستند نهج نيوزيلندا على رد منسق للحكومة بأسرها على الصعيد الوطني بتعاون وتشاور وثيقين مع المجتمع.

إن الوقاية تكمن في صميم الروح العملياتية لشرطة نيوزيلندا في التصدي لهذا التحدي. إن نيوزيلندا إذ تبقي ذلك في الحسبان، تتعامل مع الخطر الصادر عن المتطرفين العنيفين بوصفه مسألة اجتماعية وإجرامية في نفس الوقت. وبينما نعزز من إطارنا القانوني لتجريم المشاركة في الإرهاب، طورنا أيضا نهجا اجتماعية ابتكارية تهدف إلى تحويل الشباب عن الاشتراك في التطرف العنيف في أبكر مرحلة ممكنة.

إن خفارة المجتمعات المحلية، وتكييف الاستراتيجيات لإشراك الأقليات والمجموعات الدينية، والتشديد القوي على الحوار بين الأديان، واتخاذ المبادرات التي تعزز ثقة المجتمع في الشرطة، كلها تمثل أدوات فعالة في التصدي للتطرف العنيف ومكافحته. وقد ساعدت تلك الأدوات على إبقاء نيوزيلندا نسبيا غير متأثرة بالتطرف العنيف الديني والعرقي. هذه الجهود تضرب جذورها في فلسفة الشرطة المجتمعية وتقوم على مستويات عالية من الثقة بين المجتمع والشرطة. وتتوقف أيضا على التقييمات الدقيقة المتعلقة بتلك المجتمعات الأشد عرضة للتجنيد من جانب المتطرفين أو التطرف الذاتي والشراكات الوطنية والدولية القوية.

إن نيوزيلندا تطبق مبدأ عدم التسامح القاطع مع العنف وغير ذلك من الجرائم الجسيمة. وعندما تعلم الشرطة بوجود أفراد منخرطين في مستوى منخفض من النشاط المتطرف، تعطى الأولوية لاستخدام تدابير الدعم الاجتماعية لثني الأفراد عن أي سلوك معادٍ للمجتمع. وتنخرط المجتمعات بطريقة تعالج الأسباب الكامنة وراء ذلك السلوك، وفي نهاية المطاف تعمل على تقليص الأذى ووقوع الضحايا. كذلك تقوم السلطات على نحو بناء بإشراك المجتمعات في الحالات التي لا ترتكب فيها جريمة ولكن توجد بينة فيها على أنه ربما كان الأفراد عرضة للتجنيد الإرهابي. وقد لاقت هذه الاستراتيجية نجاحا كبيرا في منع وقوع الأعمال الإرهابية في أبكر مرحلة ممكنة، بينما في الوقت نفسه تبقي أيضا على علاقات ممتازة مع الطوائف العرقية والدينية التي في نهاية المطاف ترتكز على تعاونها وحسن نيتها جهود سلطات إنفاذ القانون.

بالنظر لتجربتنا في نجاح خفارة المجتمع المحلي، يسر نيوزيلندا أن تؤيد أي برنامج جديد تقوم به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن الاستخدام العملي لخفارة المجتمع المحلي في مكافحة التطرف العنيف. وابتداء من عام ٢٠١٣، سيسعى البرنامج إلى تحسين قدرة أفراد الشرطة في جنوب شرقي آسيا على التعرف في مرحلة مبكرة على الإشارات المحتملة الدالة على التطرف العنيف وتعزيز التشديد على بلورة التفاهم الثقافي والممارسات المراعية لحقوق الإنسان في اكتشاف التطرف ومعالجته.

وهذه المبادرة إحدى الطرق التي تسعى إليها نيوزيلندا للبناء على تجربتها المحلية في دعم شركائنا الإقليميين والدوليين في جهودهم من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة

الإرهاب. وسنواصل شراكتنا مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مجالات من قبيل منع التمويل الإرهابي وتعزيز العدالة الجنائية وقدرات إنفاذ القانون والتعاون.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي، وأن أهنئ باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أرحب بك مرة أخرى في نيويورك لحضور هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام حقا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وخاصة باكستان، التي شهدت هجمات إرهابية مروعة في الأسبوع الماضي. ونعرب عن مشاعر المواساة والعزاء لأسر الضحايا.

عند هذا المنعطف، أؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدلي به ممثل مصر بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إن ماليزيا، شأنها شأن جميع الدول الممثلة هنا، تأمل في أن ترى عالما خاليا من الإرهاب. ولكي يصبح ذلك اليوم حقيقة، لا بد من التصدي للإرهاب ومواجهته بجميع أشكاله ومظاهره البشعة، وعلى جميع المستويات. لذلك، لا يسع ماليزيا إلا أن تشدد ما وسعها التشديد على ضرورة مكافحة الإرهاب بطريقة شاملة.

في أعقاب هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والهجمات الإرهابية اللاحقة التي حدثت عبر العالم، عمل المجتمع الدولي على تقوية جهوده وعزمه على مكافحة الإرهاب. فقد أدخل المجتمع الدولي تدابير ابتكارية لاستهداف تمويل الإرهاب. ومهما يكن من أمر، وكما أظهرت الهجمات الإرهابية والهجمات بالقنابل بعد ذلك، فإنه لا يلزم إلا مبالغ ضئيلة لإلحاق أذى كبير بالناس. وعلاوة على ذلك، تمكن الإرهابيون من تحمل خطورة منخفضة وموارد ضئيلة تعود عليهم بعوائد كبيرة من خلال أعمال الاختطاف وأخذ الرهائن للحصول على الفدية. وهكذا، فإن تدابير كبح تمويل الإرهاب لم تحقق إلا نجاحا مقيدا. وفي الحقيقة، على الرغم من جميع برامج التواصل وبناء القدرات المعروضة، وعلى الرغم من تدابير الإنفاذ والتدابير التشريعية التي أدت إلى محاكمات عديدة في العالم، وعلى الرغم من العودة إلى استخدام القوة المسلحة، لا نزال نواجه هذه الآفة المميتة التي لا إشارة تدل على انحسار هوادتها.

وجهودنا الرامية إلى منع الأفراد أو الجماعات الذين تسول لهم أنفسهم تنفيذ هجمات إرهابية من أن ينسلوا مستغلين الثغرات لا تكفي ببساطة. وفي الواقع، إذا كنا مخلصين في القضاء على الإرهاب، يجب علينا وأد المشكلة في مهدها. فمن ناحية، من الضروري بذل جهود لتحقيق تنمية سياسية واقتصادية تشمل الجميع وتلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وباختصار، يتعين علينا أن نكسب قلوب وعقول الناس لكي نكافح الإرهاب بفعالية.

كما تؤمن ماليزيا إيمانا قويا بضرورة احترام معايير حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. ولهذا السبب، ألغت ماليزيا في العام الماضي قانون الأمن الداخلي لسنة ١٩٦٠ وأصدرت قانون الجرائم الأمنية لعام ٢٠١٢. وذلك القرار يبرهن على أنه بينما لا تزال الحكومة ملتزمة بضمان حماية الأمن باستمرار، يتعين أيضا المحافظة على حقوق المواطنين.

ومن المهم بنفس القدر، إن لم يكن أكثر أهمية، أن نبذل جهودا لحل الصراعات ووضع حد للقمع. ومن يعيشون تحت الاحتلال يجب منحهم أبسط حق أساسي لهم ألا وهو الحق في الحياة والحرية بكرامة مع الشعور بالأمل. وتجاهل هذا الأمر وعدم اتخاذ تدابير لمعالجته يمثلان ببساطة غضا للطرف عن سبب أساسي من أسباب الإرهاب.

وماليزيا تدعم المبادرات المشتركة بين الأديان والحضارات مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات. ولا شك في أن هذه المبادرات تشجع على زيادة التفاهم بين جميع الأديان والحضارات في العالم. غير أنه برغم الأهمية المحورية لزيادة التفاعل والتفاهم

في بناء الثقة، فإننا نعتقد أن المشكلة الحقيقية القائمة اليوم ليست مشكلة بين الشعوب من مختلف الأديان والثقافات. ولكنها مشكلة بين المعتدلين والمتطرفين من جميع الديانات والثقافات. ولذلك، تدعو ماليزيا إلى إنشاء حركة عالمية للمعتدلين. وهذه في الأساس دعوة موجهة إلى غالبية المعتدلين، الذين ظلوا صامتين نسبيا على الرغم من جزعهم إزاء الأفعال الخسيسة للمتطرفين والإرهابيين، لكي يغطوا على أصوات التطرف. وتعتقد ماليزيا أن المعتدلين يجب أن يكونوا الصوت المهيمن الوحيد على الساحة. وسيسهم ذلك بقوة في جهودنا الرامية إلى القضاء على الإرهاب. وبالمثل، فإن الاعتدال هو أيضا أفضل رد في سياق مكافحة التحريض على العنف والتطرف. ويجب ألا ندع الأصوات المتطرفة تهيمن على العناوين الرئيسية في العالم وتبث الخوف في نفوس شعوب العالم، بل يجب أن نرفع أصواتنا لضمان أن تكون الغلبة لأصوات الاعتدال.

والتغلب على الإرهاب يتطلب تفكيرا واضحا يقوم على تقييم موضوعي للحالة. كما أنه يتطلب اتخاذ إجراءات شاملة استنادا إلى الجهد المشترك. وبالتأكيد، ستظل هناك أماكن وقضايا توفر معينا لا ينضب لدعم للإرهاب. ولذلك، يجب أن نظل متيقظين باستمرار. ولكن ينبغي ألا نبالغ في وصف الأخطار التي يشكلها الإرهاب، وألا نستخف بحجم التحدي. وينبغي أن نتصدى للتهديد بشكل مباشر، فلربما يكون ذلك إيذانا بفترة جديدة من السلام العالمي والرخاء للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بالانضمام إلى الوفود الأخرى في تهنئة باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن. ويسرنا أن نراكم، سيدي، تترأسون جلسة اليوم.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قد كرس أول مناقشة مفتوحة له في عام ٢٠١٣ لقضية الإرهاب. وذلك لا يعبر فحسب عن تصميم مجلس الأمن على التصدي لآفة الإرهاب، بل يؤكد أيضا على التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب بالنسبة لنا جميعا.

والهجمات الإرهابية تُرتكب في جميع أنحاء العالم بصورة شبه يومية، وتودي بحياة مدنيين أبرياء. والشهور الأخيرة لم تكن استثناء لذلك. وبسبب استمرار الأعمال الإرهابية دون هوادة، يسقط عدد كبير من الناس قتلى أو جرحى في مختلف أنحاء العالم، مما يسبب ألما رهيبا ومعاناة هائلة لأسر الضحايا ودولهم وللبشرية جمعاء.

وفي الآونة الأخيرة، علمنا ببالغ الأسى والقلق بوقوع ثلاث هجمات إرهابية مختلفة في باكستان، مما أسفر عن مقتل أو إصابة عشرات الأشخاص. ونحن ندين بقوة جميع أشكال الأعمال الإرهابية ونعرب عن تعازينا للأسر المكلومة ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. ونود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع ضحايا الإرهاب كافة في جميع أنحاء العالم.

هناك العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل التي تولد الظروف التي تستغلها المنظمات الإرهابية في التجنيد والدعم. ولأن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، فإن مكافحته لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا عالجت الجهود والتدابير طائفة واسعة من الأنشطة، تمتد من التعاون الدولي إلى العمل الوطني. وبناء على ذلك، فإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتعزيز التعاون والتنسيق، في الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء على السواء، وكذلك في المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ولهذا السبب تحديدا، نعتبر مناقشة اليوم مفيدة للغاية ونتطلع إلى نتائجها في محاولة للإسهام في اتباع نهج شامل إزاء مكافحة الإرهاب.

والإرهاب والتطرف العنيف ما زالا يشكلان تهديدات وعوائق خطيرة أمام تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي. وفي مواجهة الجهود المتزايدة لمكافحة الإرهاب،

يغير الإرهابيون ببساطة أساليبهم ووسائلهم ويتكيفون مع الظروف فيما يستغلون في معظم الحالات الثغرات التشريعية والتنفيذية. وقد تختلف التصورات للتهديدات والمصالح الوطنية من دولة عضو إلى أخرى، ولكن ينبغي ألا نرتكب خطأ: فلا يوجد بلد محصن ضد الإرهاب ولا يمكننا الانتصار في هذه المعركة ما لم نتكاتف ماديا وشعوريا.

ولا يمكن أن نكافح الإرهاب من خلال تدابير إنفاذ القانون وحدها. ويتعين علينا الحفاظ على التوازن الدقيق بين متطلبات الأمن، من ناحية، والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، من ناحية أخرى. غير أنه في سياق حماية الحقوق والحريات الأساسية، ينبغي عدم التغاضي عن أعمال التحريض على الإرهاب والعنف والكراهية العنصرية أو العرقية والتمييز، أو تمجيد هذه الأفعال،. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب، بغض النظر عن مدى نجاحها في حد ذاتها، لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة في غياب التعاون الدولي والدعم الحقيقي من الدول الأخرى.

والافتقار إلى القدرات، وخاصة الافتقار إلى الخبرات والموارد، يشكل أكبر تحد يواجه العديد من البلدان. وتعزيز بناء القدرات وإنفاذ القوانين في جميع الدول الأعضاء يتطلب اهتماما خاصا. والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هام للغاية في مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، من المهم بناء شراكات جديدة وتعزيز القدرات المؤسسية وإقامة شبكات تعاونية. وسيكون لذلك تأثير دائم على جهودنا الجماعية. والتنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولقرارات مجلس الأمن لا يزال ضروريا لتحقيق النجاح في مساعينا لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أيضا خلق وعي عام بشأن قرارات الأمم المتحدة.

فالأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية في جهود مكافحة الإرهاب. وباعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أوجدت الجمعية العامة إطارا سليما لمكافحة هذا التحدي. واليوم، فإن تركيا تؤيد بقوة تعزيز وتنفيذ الاستراتيجية على الصعيد العالمي.

ونحن نرى أن الجهود الدولية المستمرة لتعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات، سعيا إلى منع الاستهداف العشوائي لمختلف الديانات والثقافات، يمكن أن تساعد في التصدي للقوى التي تؤجج الاستقطاب والتطرف، كما أنها ستسهم في تعزيز مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، فإن تحالف الحضارات، الذي أطلقته تركيا وإسبانيا تحت رعاية الأمين العام، يهدف إلى تيسير الانسجام والحوار بالتأكيد على القيم المشتركة بين مختلف الثقافات والأديان.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزام تركيا الكامل في هذا الصدد. وتركيا، بوصفها ضحية للإرهاب وحليفا قويا في مبادرات مكافحة الإرهاب، ستواصل جهودها على جميع المستويات بهدف التخفيف من آثار الأعمال الإرهابية والقضاء على آفة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمح لي، بداية السيد الرئيس، أن أحيي معالي وزيرة خارجية باكستان وأن أرحب بها وأن أتوجه إلى جمهورية باكستان الشقيقة بالشكر على المبادرة لعقد وترؤس هذه الجلسة الهامة المخصصة لبحث مسألة مكافحة الإرهاب.

والإرهاب وهو الآفة التي تعهدت جميع الدول الأعضاء بالعمل على القضاء عليها. كما أشكر بعثة باكستان الدائمة على الورقة المفاهيمية التي قدمت في هذا الشأن (S/2012/3 المرفق).

أريد أن أغتنم فرصة انعقاد هذه الجلسة لأعبر باسم حكومة بلادي عن تعازينا الحارة لحكومة وشعب باكستان

جراء العمل الإرهابي الذي ضرب مدينة كويتا، وأودى بحياة العشرات من الأبرياء. إن تعاطفنا مع باكستان حكومة وشعبا ينبع من إيماننا من ناحية المبدأ بضرورة مكافحة الإرهاب بشكل جماعي وشمولي. لكنه ينبع أيضا من واقع أليم ضرب اليوم جامعة حلب، عمل إرهابي جبان استهدف طلاب جامعة حلب وهم يقدمون امتحانات منتصف العام الدراسي، فأودى بحياة ٨٢ طالبا وأدى إلى إصابة ١٦٢ طالبا آخر بجروح.

كنا دائما نقول بأن الجماعات الإرهابية المسلحة في بلادي تغتنم دوما وتنتهز فرصة انعقاد مجلس الأمن للقيام بعمل إرهابي داخل سوريا، وهذا ما حصل اليوم بالضبط، ربما للمرة العاشرة أو للمرة العشرين منذ بداية الأزمة في بلادي.

السيد الرئيس، لقد اخترتم لاجتماعكم هذا عنوان ”اتباع نهج شامل إزاء مكافحة الإرهاب“، ونشاطركم الرأي في وجاهة اختياركم لهذا العنوان، فكم نحن اليوم بحاجة لهذا النهج الشامل، في مكافحة الإرهاب، وكم هو الشبه كبير بين الأدوات والأساليب التي استخدمت وتستخدم من قبل الإرهابيين في دول كثيرة من الدول الأعضاء وتلك التي تستخدم اليوم في بلادي. وكم من إرهابي أجنبي عابر للحدود ينشط في سوريا كان له في الماضي دور سابق في مقتل وجرح مواطنين في دول عديدة أخرى. وكم من إرهابي يمارس إرهابه اليوم في سوريا سوف ينتقل مستقبلا إلى مناطق أخرى تماما كما حصل في الماضي القريب وما يحصل اليوم.

واهم من يعتقد أنه قادر على إخراج الجني من قمقم الإرهاب، وأن يتمكن من التلاعب به وأن يعيده إلى قمقمه حين يريد، هذا وهم لأن من يلعب بالإرهاب سيصبح يوما ما ضحية له.

بالرغم من الإقرار الدولي المتأخر بوجود مجموعات إرهابية مسلحة يتبع بعضها لتنظيم القاعدة، ترتكب أفظع الجرائم في بلادي سوريا فإن بعض الدول لا تزال مستمرة علنا في سياساتها الداعمة لهذه التنظيمات الإرهابية من خلال مدها بالمال والسلاح والتدريب وإصدار الفتاوى وتوفير الملاذ الآمن لها ودعمها سياسيا وإعلاميا. اليوم أضرب مثالا على تلك التغطية الإعلامية، مثالا عمليا أيضا.

اليوم قامت مجموعات إرهابية مسلحة بالهجوم على منازل ودور سكن أفراد في الجيش السوري في منطقة درعا، مدينة درعا، في جنوب سوريا حيث كانت توجد النساء والأطفال فقط، قامت المجموعات المسلحة بالهجوم الإرهابي فقتلت من قتلت وجرحت من جرحت وأهانت من أهانت، لكن الشيء المهم في الموضوع هو أن قناة العربية التي تعتبر غرفة عمليات عمليا، لتوجيه هذا العمل الإرهابي، قد نشرت الخبر قبل حدوثه واعتبرته ضربة موجهة من الجماعات المسلحة في سوريا ضد النظام، وهذا هو بالضبط ما نعني بالحماية الإعلامية والدعم الإعلامي للإرهاب والجماعات المسلحة في سوريا.

لقد تبنت تنظيمات إرهابية مرتبطة بالقاعدة علنا عمليات إرهابية ارتكبتها في سوريا استجابة لدعوات صادرة عن قيادات في تنظيم القاعدة، ومن بين هذه التنظيمات تنظيم جبهة النصرة الذي أعلن مسؤوليته عن الكثير من العمليات الإرهابية في سوريا، وقد أكدت قناة سي إن إن الأمريكية، قناة سي إن إن الأمريكية وليس التلفزيون السوري مؤخرا بالتعاون مع مراكز أبحاث غربية متخصصة بأن جبهة النصرة مسؤولة وحدها عن أكثر من ٦٠٠ عملية إرهابية شهدتها سوريا خلال العامين الماضيين.

لقد قرعنا ناقوس الخطر مرارا في هذا المجلس، ودعونا إلى التبصر والحكمة وحذرنا في مئات البيانات واللقاءات والرسائل الرسمية التي قدمناها للأمم المتحدة وأجهزتها خلال الأزمة في سوريا من مخاطر تدفق الإرهابيين إلى بلادي تحت مسميات هدامة مثل الجهاد المذهبي والطائفي والحرب المقدسة ضد النسيج الاجتماعي المتنوع الذي يميز الشعب السوري. وطالبنا الدول الداعمة لهذه الجماعات الإرهابية بالكف عن

ذلك، ودعونا مجلس الأمن والجمعية العامة، ولجان مكافحة الإرهاب لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن.

إلا أن دولا ذات نفوذ أحبطت اتخاذ أية إجراءات ملموسة لمكافحة الإرهاب الذي يمارس في بلادي سوريا، لا بل إن هذه الدول ذات النفوذ في هذا المجلس قد حالت حتى دون إصدار سبعة بيانات صحفية تدين عمليات إرهابية أودت بحياة مئات السوريين الأبرياء. علاوة على أن دولا ذات نفوذ حالت دون إصدار بعض الرسائل ذات الطابع العاجل التي وجهتها باسم حكومة بلادي إلى السيد رئيس المجلس وللأمين العام بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، المتضمنة لأسماء ١٤٣ إرهابيا أجنبيا قتلوا في سوريا، وهذه الرسالة لم يتم إصدارها كوثيقة رسمية حتى هذه اللحظة، رغم مضي شهرين على توجيهنا لهذه الرسالة، وعلى الرغم من أن تقارير الأمم المتحدة نفسها قد أشارت مؤخرا إلى وجود مقاتلين أجانب من أكثر من ٢٩ دولة في سوريا.

إن الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها بعض المجموعات في سوريا قد بلغت مستويات خطيرة، سواء من ناحية الكم أو النوع. حيث استهدفت هذه المجموعات المرافق الحيوية والبنى التحتية في عدة مناطق بهدف إحداث تدمير شامل وتجفيف كل مصادر عيش المواطنين من غذاء ودواء ومصادر طاقة ومشتقات نفطية، وطرق مواصلات ووسائل اتصالات

ولا يمكن لأي سوري أن يقتنع بأن قيام هذه الجماعات المسلحة، المدفوعة بالبترودولار الأسود وبكم هائل من الحقد واللاوطنية، لتجويعه وحرمانه من مسكنه وأمنه وتركه يعاني البرد والمرض، ودفعه إلى مخيمات اللجوء، هو ربيع يروم مصلحته ويهدف للإصلاح والحرية. وكيف نفسر استهداف تلك المجموعات الإرهابية المساعدات الإنسانية الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها، واغتيال متطوعي الهلال الأحمر السوري، وإطلاق التهديدات بحق العاملين الدوليين والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في سوريا، وما هو المدلول الإنساني لاستهداف الطائرات المدنية؟ من المؤكد أن هدف هذا الإرهاب الأعمى الحاقد الذي ينفذ في سوريا هو تحطيم الدولة والمجتمع وليس نشر الديمقراطية وإصلاح آليات الحكم وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وهي كلها أمور مطلوبة شعبياً في سوريا ويوجد حولها توافق بين صفوف الشعب السوري.

والأهداف المشبوهة التي تعمل بعض الدول على تحقيقها من وراء دعمها للإرهاب والتطرف في بلادي بدأت في الظهور على السطح. فهاهي إسرائيل تستخدم حجة تغلغل مجموعات إرهابية متطرفة في منطقة الفصل في الجولان تبريراً لقيامها ببناء جدار على طول خط وقف إطلاق النار، وهو جدار بطول ٤٢ كيلومتر فوق أراضي الجولان السوري المحتل في منطقة فصل القوات. والأمر الذي يتبادر إلى ذهن أي مبتدئ في السياسة هو السؤال عن الجهة التي دعمت نشاط هؤلاء الإرهابيين من أجل تمكينهم من الوصول إلى هذه المنطقة، والجهات التي ساعدت في نشوء مثل هذا التحرك وهيأت الظروف اللازمة له في هذا التوقيت بالذات، خاصة وأن مسؤولين رفيعي المستوى في إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة قد تجاهلوا المعلومات الموثقة التي وافيناهم بها في حينه بشان التسهيلات التي تقدمها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الجولان، لهؤلاء الإرهابيين.

ألا يحق لنا التساؤل هنا، سيدي الرئيس، وأنتم معنا، أَوَليس أول المشتبه بهم في أي جريمة هو المستفيد من نتائج هذه الجريمة؟ إننا نشهد إرهاباً موجهاً يرتدي لباس تجار الدين والإعلام ويتجسد في الفتاوى التكفيرية والجهادية المتطرفة التي يطلقها بعض منتحلي صفة رجال الدين من على شاشات قنوات فضائية مروجة للجهل والإرهاب. وإن ما تحفل به الصفحات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي من تحريض على الإرهاب والجهاد المزعوم في سوريا ودول عربية وغربية

أخرى لا بد أن يدفعنا للتمعن ملياً في جدية جهود الأمم المتحدة لمواجهة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت ووسائل الاتصال في نشر أفكارهم وتضليل الشباب البرئ.

ولا بد من التساؤل أيضاً، لمصلحة من امتطت دول غربية معينة موجة المطالب الإصلاحية المشروعة في العالم العربي وحرَّفتها عن مسارها، متحالفة مع تنظيمات إسلاموية متطرفة ما إن وصلت للسلطة حتى كشفت أقنعتها وبدأت بالبحث عن قواعد لها في دول لم تعرف مثل هذه التنظيمات سابقا؟ ولمصلحة منً يُهرَّب السجناء والمعتقلون من عناصر القاعدة من السجون ويُرسَلون إلى سوريا بتمويل ودعم من دول وأطراف معروفة، مثل تركيا وقطر والسعودية وجماعة سياسية محددة في لبنان؟ وما بين أحلام الخلافة الإسلاموية لدى البعض وأوهام إحياء السلطنة العثمانية لدى البعض الآخر، ونظرية الفوضى الخلاقة لدى آخرين، تعاني شعوب وتدمر صروح، وعلى مذبح التطرف تُقتل الحكمة.

لقد استغلت الحكومة التركية ما يعانيه الشعب السوري لممارسة قرصنة وإرهاب اقتصادي تمثل في التواطؤ مع الجماعات المسلحة لسرقة ما يقارب ١٥٠٠ منشأة صناعية ودوائية وتفكيكها ونقلها من مدينة حلب إلى تركيا. وهذه الأعمال الإجرامية التي تستهدف السوريين في عوامل تنميتهم ومصادر رزقهم مدانة، شأنها في ذلك شأن جميع عمليات الإرهاب التقليدية التي تؤدي إلى قتل ودمار آني، وتستوجب رداً حازماً من مجلس الأمن يلزم الحكومة التركية بإعادة الممتلكات المسروقة لأصحابها السوريين وتقديم التعويضات للمتضررين. وكما دعا رئيس الحكومة التركية قبل أيام الدول الإمبريالية، حسب وصفه لها، إلى إعادة الثروات اتي نهبتها من أفريقيا، فإن عليه أن يدعو حكومته لإعادة المسروقات التي نهبتها من سوريا والكف عن ممارساتها التي تسيئ للشعب التركي الشقيق ولعلاقات الجوار بين البلدين.

وهذا غيض من فيض. فالتدخل الإقليمي والدولي في شؤوننا الداخلية أصبح فجاً، والتغاضي عن انتهاكات بعض الدول لأبسط المبادئ التي قام عليها ما يسمى بالشرعية الدولية، صار أمراً مخجلاً. واستغلال الدم السوري لتنفيذ أجندات سياسية وإرهابية وتدميرية شريرة أضحى فاضحاً. كيف يمكن التحرك لمحاربة الإرهاب في مالي، وفي نفس الوقت يتم تشجيع ورعاية وتسليح نفس الإرهاب في بلادي، سوريا؟

ختاماً، أود أن أوجه التحية لزملائي أعضاء المجلس الجدد، الممثلون الدائمون لكل من أستراليا والأرجنتين وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ، على انضمامهم لعضوية مجلس الأمن، وأتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في دفع عجلة تعامل هذا المجلس بشكل حاسم مع مسألة مكافحة الإرهاب في العالم قاطبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بمشاركة الوفود الأخرى في تهنئة باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر وفد باكستان على عقد هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية البالغة. فهذه المبادرة تعكس التزام ذلك البلد وعزمه فيما يتعلق بهذا الموضوع. كما أشكر الأمين العام على بيانه صباح هذا اليوم.

إن الإرهاب، من حيث فداحته وتنوعه، من أكبر التحديات التي تواجه عالمنا اليوم. فهو لا يشكل تهديداً للأمن والاستقرار على المستوى الوطني فحسب، بل وللأمن والسلم الدوليين أيضاً. وفي الواقع، ليس ثمة مأمن لأي بلد من تلك الآفة.

وقد كان اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ لحظة فاصلة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونؤيد الاستراتيجية تأييدا تاما. وقد أسهمت

بنغلاديش إسهاما متواضعا بصفتها ميسرا لقرار الجمعية العامة ٢٩٧/٦٤ بشأن استعراض الاستراتيجية في عام ٢٠١٠. وندعو إلى تنفيذ الاستراتيجية بطريقة شفافة وشاملة.

تدين بنغلاديش الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا تزال حكومة بلدي – مثلما فعلت في السابق – تواصل اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الإرهاب والتطرف. ومن رأينا أن الركائز الأربع للاستراتيجية، إلى جانب إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لدعم تنفيذ الاستراتيجية تشكل خطوات هامة. واتخذنا بعض المبادرات الحاسمة في سياقنا الوطني، تمشيا مع التزامنا بمكافحة الإرهاب.

وقد قامت بنغلاديش، بصفتها طرفا في جميع الصكوك العالمية الـ ١٤ بشأن مكافحة الإرهاب، بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتعمل حكومتنا حاليا على تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف عن طريق تشجيع التعليم، وتمكين المرأة ونشر القيم الثقافية العلمانية المعتدلة، علاوة على خلق عقلية التسامح والود والتعاطف، تمشيا مع قرارانا الرائد ”ثقافة السلام“.

وتدعم حكومتنا عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وعليه، فقد حظرنا جميع الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة السوداء للجنة المنشأة عملا بذلك القرار، ونراقب عن كثب أي نشاط مشبوه. وفضلا عن ذلك، فقد سنّت الحكومة أول قانون وطني بشأن منع غسل الأموال في عام ٢٠٠٩ وجرى تحديثه في عام ٢٠١٢ لجعله أكثر صرامة ولكي يشمل المعاملات المشبوهة والجرائم الأصلية، في سياق التصدي لتمويل الإرهاب.

وتشعر بنغلاديش بالفخر لمشاركتها مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في العام الماضي في عقد حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة جنوب آسيا في دكا.

ويجب التمييز بصورة واضحة بين الإرهاب، من جهة، والكفاح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي وحق الشعوب في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، من جهة أخرى. وليس ثمة مبرر للمحاولات الخاطئة الساعية إلى ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، وبالتالي ينبغي تجنبها. ومن الضروري، في سياق مكافحة الإرهاب، احترام معايير حقوق الإنسان وحمايتها.

ولكي يتحقق النجاح للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن من الأهمية بمكان أن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب – من قبيل التفاوت الاقتصادي والحرمان والقهر والاستبعاد السياسي، والصراعات التي طال أمدها دون أن تحل، بالإضافة إلى المعاملة غير العادلة وانتفاء العدالة بطريقة مناسبة. وفي ذلك الصدد، تكتسي التدخلات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفئات المحرومة في المجتمع – مثل شبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير سبل المعيشة القائمة على الائتمانات البالغة الصغر للنساء، وتمكين المرأة، والتعليم وخلق فرص العمل، فضلا عن بناء نظام قانوني ومؤسسي قوي – أهمية محورية.

وأود أن أؤكد على ضرورة أن تقود الأمم المتحدة الحوار والعمل العالميين بشأن مكافحة الإرهاب بدعم من جميع أصحاب المصلحة. ويجب إعطاء أولوية قصوى لمهام بناء القدرات الوطنية وتدريب الأفراد المعنيين بمكافحة الإرهاب في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، في جدول أعمال الأمم المتحدة، بغية مساعدة جميع الدول على مكافحة الإرهاب.

ولنجدد اليوم مرة أخرى تعهداتنا فيما يتعلق بوحدة الصف ضد الإرهاب، ولأجل إنقاذ حياة السكان الأبرياء وحماية الأجيال المقبلة من ويلات الإرهاب غير المقبول بجميع أشكاله ومظاهره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دحغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أشكر بداية، باكستان على أخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بتنظيم هذه المناقشة بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أن أشكر أيضا وزيرة الخارجية، السيدة كهار، على حضورها وترؤسها لجلسة اليوم. ونأمل أن تساعدنا المناقشة المفتوحة اليوم على توجيه المناقشات في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل إيجاد تدابير أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي، وفقا لرغبات وتوقعات العضوية العامة للأمم المتحدة.

يشكل الإرهاب تهديدا مشتركا يواجهه المجتمع الدولي بأسره. وقد دعمت حركة عدم الانحياز على الدوام الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بطريقة حازمة، بجميع أشكاله متى وأينما كان. وترى الحركة أن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تكون في منأى من أي شكل من أشكال التسييس أو الكيل بمكيالين. وخلافا لذلك، فإن هذه الجهود ستكون خارج المسار، وتتعارض عندئذ مع القصد الأصلي لمكافحة الإرهاب، بل تؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب. وينبغي أن تستند جهود مكافحة الإرهاب إلى التعاون الدولي، مقترنا بتعزيز التنسيق والتآزر. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور التنسيقي الرئيسي في تلك الجهود.

لقد اتخذ مجلس الأمن سلسلة من القرارات بشأن مكافحة الإرهاب على مدى السنوات القليلة الماضية، في حين اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتوفر الوثيقة الأخيرة – بتنقيحاتها الثلاثة اللاحقة – التوجيه اللازم للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى تنفيذ الاستراتيجية بطريقة شفافة وشاملة ومتوازنة. وتوافق الحركة على المشاركة بنشاط في الاجتماعات المقبلة بشأن تنفيذها. وتدعو الحركة أيضا في ذلك الصدد، إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

ونذكر الاستعراض الثالث من الاستعراضات التي تجرى كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي عقد في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث تقرر – في جملة أمور – أن تتفاعل فرقة العمل مع الدول الأعضاء على أساس ربع سنوي، وأن تواصل تقديم إحاطات إعلامية وتقارير شاملة عن أعمالها الحالية والمستقبلية، علاوة على تقديم خطة عمل دورية لأنشطتها. ويمكن بتلك الطريقة ضمان الشفافية، في حين تتمكن الدول الأعضاء من تقييم العمل الذي تضطلع به فرقة العمل، فضلا عن توجيه السياسات وردود الفعل بشأن جهود تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٦. ونرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدمتها فرقة العمل حتى الآن، ونأمل أن تساعدها تلك التفاعلات على تبسيط أنشطتها وفقا لرغبات الدول الأعضاء. ونكرر التشديد في ذلك الصدد، على أن جهود مكافحة الإرهاب ينبغي أن تلتزم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم بشكل تام استقلالية الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ومن رأي الحركة أنه ينبغي عدم مساواة الإرهاب بالكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي، تطلعا إلى تقرير المصير والتحرر الوطني. وينبغي أن نواصل استنكار المعاملة الوحشية للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، باعتبارها أخطر شكل من أشكال الإرهاب. ولا نزال ندين استخدام سلطة الدولة لقمع ممارسة الشعوب لحقها الثابت في تقرير المصير، وفي الكفاح من أجل القضاء على الاحتلال الأجنبي.

ونلاحظ تزايد الاعتراف بالصلات المحتملة بين الجريمة الدولية المنظمة وتمويل الإرهاب، بما في ذلك غسل الأموال. ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون وتنسيق الجهود في مكافحة

تلك المخاطر. فتمويل الإرهاب مسألة تثير قلقا بالغا ويجب مكافحتها بعزم. وندين بشدة في ذلك الصدد، الحوادث الإجرامية المتعلقة بأخذ الرهائن التي أدت إلى مطالبة الجماعات الإرهابية بتقديم الفدية أو أي تنازلات سياسية أخرى. وندعو جميع الدول إلى التعاون بصورة نشطة في التصدي لتلك المسألة من جميع جوانبها، بما في ذلك جوانبها القانونية.

الحركة مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن التعاون المتعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة هو الوسيلة الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب الدولي. وتؤكد الحركة مجددا دعوتها لعقد مؤتمر قمة دولي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل صياغة استجابة مشتركة ومنظمة للمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك تحديد أسبابه الجذرية. كذلك تؤكد من جديد أهمية إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، وتحيط علماً في هذا الصدد بالمفاوضات في إطار اللجنة المخصصة لمكافحة الإرهاب، المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠، بشأن إعداد الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي والجهود المتواصلة لتحقيق تلك الغاية.

ولطالما أكدت حركة عدم الانحياز على الدور المهم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية والدولية في إنشاء أطر التعاون وتقاسم أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب. في هذا الصدد، نؤيد الجهود والترتيبات الوطنية والإقليمية والدولية التي تسعى – حيثما كان ذلك مناسباً – إلى تنفيذ الصكوك الدولية الملزمة قانونا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والترتيبات والصكوك الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع جميع الدول في هذا الصدد، مؤكدين على أن هذا التعاون ينبغي أن يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

في هذا السياق، نحث أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة على تعزيز السبل والوسائل الكفيلة بدعم هذا التعاون وتعزيزه.

وفي الختام، تعتقد الحركة أن هناك حاجة إلى مزيد من الخطوات، جنبا إلى جنب مع الإرادة السياسية اللازمة من جانب الدول الأعضاء، لتحسين النهج والإجراءات والآليات القائمة لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في مجال محاربة الإرهاب، حتى يمكن اتخاذ التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب بطريقة منسقة، وشفافة ومتسقة وخاضعة للمساءلة. بهذه الطريقة، تستطيع الأمم المتحدة ككل، ومجلس الأمن، في اضطلاعه بصون السلم والأمن لدولين، أن يتعاملا بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية مع خطر الإرهاب الذي لا ينفك يتنامى ويزداد تعقيداً. وتقف حركة عدم الانحياز على أهبة الاستعداد للمساهمة في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على الدور القيادي لباكستان في عقد هذه المناقشة المفتوحة. تتسم هذه الجلسة، التي تنعقد اليوم لتتناول مسألة الاستجابة الشاملة للإرهاب، بأهمية بالغة، إذْ ما مِن بلد يستطيع أن يقف بمفرده في مواجهة الهجمات الإرهابية.

بوصف إندونيسيا بلدا عانى من آثار الإرهاب المدمرة، فإنها تدرك تماما إلحاح الحاجة إلى أن يأتي تضافر الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب ضمن إطار عالمي قوي لمكافحة الإرهاب يتسم بتعدد الجوانب وبالنهج التعاوني، ويتصدى للإرهاب بصورة شاملة من أجل ضمان أن تكون النتائج مستدامة. ونأمل، من خلال هذه المبادرة الباكستانية، أن يقود عمل الأمم المتحدة، لا سيما عن طريق مجلس الأمن، إلى اتخاذ خطوات أكثر فعالية في الاستجابة العالمية للإرهاب.

قبل أن أواصل، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدي لبياني منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، اللذين ألقاهما، على التوالي، ممثلا مصر وجمهورية إيران الإسلامية.

ترحب إندونيسيا بالاستعراض ا الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي جرى في حزيران/يونيه ٢٠١٢. تشكل الاستراتيجية ذات الركائز الأربع أداة قوية لتعزيز وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ومساعدة الدول الأعضاء في اعتماد نهج تكاملي مماثل. بعد السنة السادسة والاستعراض الثالث للاستراتيجية، ما زال التوازن بين تنفيذ الركائز الأربع لم يتحقق.

ولذلك تدعو إندونيسيا إلى تكثيف انخراط الدول الأعضاء في جهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، كما تقرر ذلك في الاستعراض الثالث للاستراتيجية. سوف يمكّن هذا النهج البلدان من متابعة عمل الفرقة وتقييمه بشكل أفضل، ويوفر إرشادات بشأن عملها، بما في ذلك عن طريق تحديد عناصر الركائز الرئيسية التي تحتاج إلى تعزيز.

لقد زادت جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى حد كبير من خلال مشاركة مختلف أجهزة الأمم المتحدة وفروعها. مع وضع هذا الاتجاه الإيجابي في الاعتبار، تؤيد إندونيسيا إجراء المزيد من المداولات بشأن فكرة إنشاء منصب منسق شؤون مكافحة الإرهاب لمعرفة مدى تناسبه مع الحاجة إلى تعزيز التآزر بين عموم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

ونؤيد تأييدا تاما الفكرة الداعية إلى اعتماد النهج الشامل لمكافحة الإرهاب على مستوى السياسات ومستوى التنفيذ على حد سواء. علاوة على ذلك، من الضروري ألا يمس هذا النهج الشامل بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

على الصعيد الوطني، اتخذت إندونيسيا تدابير لإنفاذ القانون، ووضعت العديد من الأطر التشريعية المهمة بشأن مكافحة الإرهاب. ومنذ سن القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٣ بشأن مكافحة الإرهاب، تمكنت إندونيسيا من إلقاء القبض على أكثر ٦٠٠ إرهابي وتقديمهم إلى العدالة. ومن بين هؤلاء أدانت المحاكم أكثر من ٤٠٠.

واستهداء بما حققته إندونيسيا من تقدم مطرد في مكافحة الإرهاب، فإنها ما برحت تعزز مؤسسات إنفاذ القوانين فيها، بغية تحسين قدرتها على تحقيق نتائج فعالة وفي الوقت المناسب. من خلال إنشاء الوكالة الوطنية الإندونيسية لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٠، لم تتصد إندونيسيا فحسب للجوانب القانونية والتقنية لمكافحة الإرهاب، بل تعاملت أيضا مع الجوانب الاجتماعية التي لا تقل أهميةً.

ترحب أيضاً إندونيسيا بالاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى مكافحة الإرهاب العالمي، الذي عقد في أبو ظبي العام الماضي. شدد ذلك الاجتماع على الحاجة إلى القيام بالمزيد من الجهود في مجال بناء القدرات المؤسسية وتبادل أفضل الممارسات. قامت إندونيسيا، إلى جانب أستراليا، بصفتهما رئيسين بالشراكة للفريق العامل المعني ببناء القدرات في جنوب شرق آسيا التابع لمنتدى مكافحة الإرهاب، بعقد اجتماعين للفريق العامل السنة الماضية. تناول الاجتماع الأخير، الذي عقد في مانيلا، مسألة تطرف الشباب وسبل القضاء على نزعة التطرف. استعرض الاجتماع الأنشطة الممكنة في المستقبل لتيسير تنسيق برامج المساعدات التقنية في منطقة جنوب شرق آسيا.

وعلى المنوال نفسه، تدعو إندونيسيا إلى تعاون أقوى بين مراكز مكافحة الإرهاب، بما فيها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون في إندونيسيا. ويسعدني أن أبلغ المجلس، كما ورد في وقت سابق على لسان ممثل أستراليا، أن مركز جاكرتا الذي أنشئ عام ٢٠٠٤ من خلال التعاون بين إندونيسيا وأستراليا، قد قام حتى

الآن بتدريب أكثر من ١٠ آلاف من مسؤولي إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب من ٤٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تعتقد إندونيسيا أن من الضروري، من أجل منع التحريض على الإرهاب، أن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب. ينطوي طابع تلك الأسباب الجذرية على الحاجة إلى تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم، فضلا عن تمكين المعتدلين. كذلك نود أن نؤكد من جديد ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو مجموعة.

لا دين أو عقيدة دينية تشجع أو تحث على ارتكاب الأعمال الإرهابية، وبالتالي، لا ينبغي تصوير أي منها على هذا النحو.

وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لرفض تصنيف فئة معينة أو دين أو حضارة. يتعين علينا تشجيع التسامح المتبادل والتعايش السلمي واحترام كل منا لثقافات وعقائد الآخرين. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي لنا جميعا أن نساعد في تعزيز ممارسة الحوار والتشاور والتعاون.

أخيرا، تتعهد إندونيسيا بالالتزام بمواصلة تبادل الخبرات والأفكار بشأن كيفية الاضطلاع على نحو فعال بمكافحة الإرهاب من أجل مستقبلنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئ باكستان على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على عرضه الشامل الزاخر بالمعلومات هذا الصباح.

إن تنفيذ استجابات أشمل أمر له أهمية بالغة بغية منع الإرهاب الدولي والقضاء عليه. ومن الضروري أن يتصدى المجتمع الدولي ككل للإرهاب الدولي لا الدول التي تشكل فيها التهديدات الإرهابية حقيقة ماثلة فحسب.

ورغم اختلاف ظروف فرادى الدول في ما يتعلق بظروف الإرهاب وقدرات مكافحة الإرهاب والقدرة المتاحة للمساهمات الدولية، يتعين على كل دولة أن تتخذ إجراءات بصفتها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

ما التدابير المتاحة للدول التي تواجه صعوبة في جمع الموارد وتعزيز القدرات على اتخاذ إجراء مجد؟ نعتقد أنه حتى تلك الدول يمكن أن تبذل الجهود، من قبيل التصدي للقضايا الاجتماعية الاقتصادية القائمة التي يمكن أن تروج للتطرف وعن طريق إجراء الحوارات مع البلدان المجاورة والمجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، يمكن للدول التي نجحت في تحقيق نتائج متقدمة أن تتبادل خبراتها على نطاق واسع مع الدول الأخرى للإسهام في تعزيز قدراتها.

وبالإضافة إلى تعزيز قدراتنا، تجري اليابان حوارات ومشاورات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ونستفيد استفادة كاملة من معرفتنا الذاتية والدروس المستفادة من خلال هذه الأنشطة. كما نقدم إسهامات دولية عن طريق إيفاد الخبراء وعقد الحلقات الدراسية، خاصة في جنوب شرق آسيا، التي تركز على مجالات مثل مراقبة الهجرة والأمن الجوي والبحري والتعاون في مجال إنفاذ القانون ومكافحة تمويل الإرهاب. ونعتقد اعتقادا راسخا أن كل دولة يجب أن تأخذ بمكافحة الإرهاب باعتبارها خطتها للسياسات العامة إذا أردنا أن ننجح في تنفيذ جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

اسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى جهودنا المستمرة لمعالجة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب. في المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان في مجلس الأمن الشهر الماضي (انظر S/PV.6896)، اتفقنا على أهمية التعاون الدولي مع أفغانستان لغرض إرساء اعتمادها على الذات وعدم السماح مرة أخرى بالظروف التي تنشر الإرهاب. يمكن أن نفسر هذا الالتزام بعدم السماح

باستمرار هذه الظروف بعد الآن باعتباره جزءا مهما من جهودنا لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وأعتقد أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشارك في هذه الجهود بنشاط أكثر.

وفي هذا الصدد، استضافت اليابان مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في تموز/يوليه الماضي من أجل الالتزام في إطار الجهود الدولية بعدم جعل أفغانستان مرتعا للإرهاب مرة أخرى. ونقدم الدعم في مجال المتابعة. ونشارك أيضا منذ وقت طويل في الجهود المبذولة للاقتراب من اتفاق نهائي في عملية ميندناو للسلام، حيث وقع اتفاق إطاري في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وبهذه الطريقة، أسهمنا في عدة تدابير لإزالة الظروف التي تنشر الإرهاب في عدة مناطق.

وحيث أن مسألة تمويل الإرهاب يجب أن تكون إحدى الأولويات في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لمعالجة المسألة. وترحب اليابان بعقد اجتماع استثنائي للجنة مكافحة الإرهاب بشأن منع تمويل الإرهاب وقمعه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي كي تتاح فرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة بالمشاركة وتبادل الآراء بشأن الخبرات والتحديات. تحقق اليابان تقدما ايجابيا، خاصة في جهودها لاستكمال تدابير مكافحة تمويل الإرهاب التي نوقشت في الاجتماع.

يمثل شهر كانون الثاني/يناير بداية عام جديد. وبغية جعل عام ٢٠١٣ عاما مجديا حقا من حيث مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، فإن هذه المناقشة المفتوحة تمثل فرصة طيبة لاستعراض الجهود السابقة وإعادة التأكيد على أهداف وتدابير مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي في المستقبل. ويحدوني الأمل أن تمثل مناقشة اليوم نقطة انطلاق لجميع الدول الأعضاء لإعادة تأكيد أهمية اتباع نهج شامل واتخاذ المزيد من الخطوات الايجابية بشأن مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

وستواصل اليابان اتخاذ جميع التدابير الممكنة دعما لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، والتعاون بصورة ايجابية في الجهود التي يبذلها مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لكم على تنظيم جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم.

يشكل الإرهاب اليوم أكثر التحديات إلحاحا للسلم والأمن الدوليين. إنه آفة تقوض السلام والديمقراطية والحرية وتعرض أسس المجتمعات الديمقراطية للخطر. إنه تهديد عالمي لا يعرف حدودا ولا جنسية ولا عرقا ولا دين. ولا تكاد تكون هناك منطقة في العالم لم تتضرر من الإرهاب.

واجه بلدي، الهند، آفة الإرهاب لأكثر من عقدين ونصف العقد. وفي الواقع، فإن منطقتنا، جنوب آسيا، نكبت بكبريات الجهات الإرهابية الفاعلة في العالم، تنظيم القاعدة والعسكر الطيبة وجماعة الدعوة وعناصر حركة الطالبان وغيرها. وما برح الإرهاب والتطرف والراديكالية تشكل تحديا خطيرا للسلام والتقدم والازدهار في المنطقة.

وعلى مدار السنوات، تغير المشهد المرئي للإرهاب الدولي تغييرا واسعا. وفي عالمنا المعولم، تعولم الإرهابيون أيضا من حيث الطول والأنشطة. إنهم يجندون في بلد ويجمعون الأموال في آخر ويعملون في أخرى ويشنون حربا غير متناظرة على المجتمع الدولي.

وأصبحت الصلة الحقيقية بين الإرهابيين والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والأسلحة راسخة الآن. ولا يزال لتمويل الإرهاب وغسل الأموال غير المشروع

والاتجار بالمخدرات والقرصنة والاتجار غير المشروع بالأسلحة علاقة متداخلة ضمن شبكة معقدة من العلاقات الخطيرة. هناك أيضا خطر متزايد من احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها في أيدي الإرهابيين. كما يشكل سوء استخدام الفضاء الإلكتروني والتكنولوجيات ذات الصلة من قبل الإرهابيين وأعوانهم إحدى المسائل المثيرة للقلق المتزايد.

تدين الهند الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. لا يمكن لسبب أو مظلمة تبرير اللجوء إلى الإرهاب. ظلت الهند في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وتشارك في جميع المبادرات الرئيسية المناهضة للإرهاب الدولي، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وحظيت بشرف رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب خلال العامين الماضيين.

وسعينا لتوفير زخم متجدد للجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز ثقافة عدم التسامح مطلقا إزاء الإرهاب.

وخلال تلك الفترة، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خاصة، بمشاركة أعضاء الأمم المتحدة عموما والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وعقدت اللجنة اجتماعا خاصا في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء اللجنة، واعتمدت بالإجماع في وثيقتها الختامية خلال ذلك الاجتماع نهج عدم التسامح مطلقا إزاء الإرهاب. ونظمت اللجنة اجتماعا خاصا آخر في نيويورك خلال تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ركز على منع تمويل الإرهاب وقمعه، بمشاركة هيئات الخبراء – فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والهيئات الإقليمية على غرار فرقة العمل هذه، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وكان الاجتماع مفيدا للغاية في تسليط الضوء على مسألة تمويل الإرهاب، التي تكمن في صميم القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونحن نؤيد تماما جميع الجهود التي تعزز التعاون الدولي والإقليمي والتي، أهم من ذلك، تساعد على كفالة التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ونؤيد أيضا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متكاملة تشمل جميع أركانها الأربعة. ونعتقد أنه الى جانب تدابير إنفاذ القانون، فإن الجانب الوقائي يتصف بالقدر نفسه من الأهمية. ومكونات التنمية، والتعليم، والتكامل الاجتماعي، والتسامح، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من هذا النهج.

إن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في مكافحة الإرهاب، وتيسر تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء ولبناء قدراتها. والنجاح في مكافحة الإرهاب يسير جنبا إلى جنب مع التقدم المحرز في تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن القضاء على عدد كبير من المؤامرات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات والتعاون الدولي الفعال.

لقد شهدنا تقدما هاما على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنشأ حديثا. وسوف نحتاج الى الارتقاء ببعض الأفكار الملموسة الناشئة عن تلك العمليات.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تواجه العديد من التحديات. قبل كل شيء، ثمة حاجة إلى إزالة جوانب الغموض الأخلاقية والقانونية التي تسمح للإرهابيين بالحصول على العون والمشروعية. فالتقدم المحرز في إطار المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين لا يزال سطحيا ويتعين تعميمه تماما كجزء من الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. ونحن بحاجة إلى تعزيز جهود إنفاذ القانون بغية القضاء على ملاذات

الإرهابيين الآمنة، وتدفقاتهم المالية، والشبكات التي تدعمهم. والآليات التي وضعت لتجميع الموارد والمعرفة لدى المجتمع الدولي بحاجة إلى تعزيز وجعلها أكثر فعالية.

إن الهند تؤمن منذ امد بعيد بأن الأمم المتحدة تحتاج أيضا الى تعزيز الإطار المعياري لاستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب من خلال اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. واتفق تمام الاتفاق مع صديقي غيرت روزنتال، الممثل الدائم لغواتيمالا، عندما أكد في وقت سابق من هذا اليوم على الحاجة الى هذه الاتفاقية والقيمة المضافة من خلال اعتمادها في تاريخ مبكر. ولا يسعني إلا أن اردد كلمات الأمين العام التي قالها في وقت سابق من هذا اليوم ومفادها أن الوقت قد حان لاعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ويتعين لمكافحة الإرهاب أن تمضي بلا هوادة وعلى كل الجبهات. فالمجتمع الدولي لا يسعه أن ينتهج نهجا انتقائية في التصدي للجماعات الإرهابية أو في تفكيك البنية التحتية للإرهاب. إن الإرهاب وحش فرانكنشتاين. واللجوء إلى استخدام الإرهاب كأداة لسياسة الدولة يتصف بقصر النظر. والواقع أن الذين لجأوا إليه عانوا منه للغاية بنسب متفاوتة، الامر الذي يؤكد القول المأثور القديم إن أولئك الذين يعيشون بالسيف سوف يؤخذون بالسيف أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروزور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة الإرهاب.

هناك نوع محدد من النظام الإيكولوجي الذي يخلق الإرهاب. إن الإرهاب يتجذر في الكراهية، ويستمد ماويته من عدم الاستقرار ودعم الدولة، ومن ثم يتم زرعه في الاجيال المقبلة. وكل تفجير على قارعة الطريق، وكل هجوم انتحاري، وكل عمل إرهابي يبدأ بالكلمات والأفكار التي تتصف بالكراهية. إنه يبدأ مع مواقع تنظيم القاعدة التي تحوّل الانتحاريين الى مجاهدين مشاهير. إنه يبدأ مع المعسكرات الصيفية لحزب الله الذي يستخدم الفنون والحرف اليدوية لتمجيد الاستشهاد وتعليم مهارات صنع القنابل للأطفال. إنه يبدأ مع تصريحات قادة حماس مثل عطا الله أبو الصبح، الذي قال مؤخرا في التلفزيون الفلسطيني الرسمي، ”إن اليهود هم الأمة الأكثر حقارة وخساسة التي تزحف على وجه الأرض“. هذا هو السم الذي يتغذى عليه الناس عبر الشرق الأوسط يوما بعد يوم.

لذلك، أود أن أغتنم فرصة هذه المناقشة لطرح سؤال بسيط: كيف لنا أن نواجه الإرهاب حقاً؟

نعم، يجب علينا أن نكافح الإرهابيين أينما سعوا إلى توجيه ضربتهم. نعم، يجب علينا أن نهاجم البنية التحتية للإرهابين ونلاحق الذين يدعمون الإرهاب ويمولونه. ومع ذلك، إن مكافحة الإرهاب بشكل حقيقي يجب أن تبدأ أيضا بتعطيل النظام الإيكولوجي للتطرف الذي يزدهر فيه الإرهاب. وهذا يعني النهوض بالتعليم وتلقين الدروس عن السلام وليس الكراهية، والتفاهم المتبادل، وليس الاستشهاد. وهذا يعني التكلم جهرا ضد التحريض وجميع أشكال الإرهاب، حتى عندما يكون ذلك غير ملائم سياسيا.

إننا بعيدون، بعيدون جدا عن هذا الواقع. ففي العديد من اركان الارض، تسنت للمتطرفين الأدوات اللازمة لتنمية الجيل المقبل من الإرهابيين. وفي هذا المجلس بالذات، ثمة بعض الدول التي تقدم التبرير حيال بعض الإرهابيين بينما تدين الآخرين.

إن لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والافراد والكيانات المرتبطين به، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا تزال كلها أجزاء أساسية من

الجهد العالمي لعزل الإرهابيين وحرمانهم من وسائل إلحاق الضرر. وتقدر إسرائيل عمل وكالات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولقد وسعت الأمم المتحدة من نطاق جهودها لمكافحة الإرهاب على مدى العقد الماضي – خاصة من خلال تنسيق وتيسير المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء.

وتشعر إسرائيل بالاعتزاز لأن تكون شريكة نشطة وجهة مانحة في تلك الجهود. ونحن نواصل تبادل المعارف والخبرات التي تتأتى من سنوات مكافحة الإرهاب. ولا نزال ملتزمين بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحقيقا لهذه الغاية، قدمنا مؤخرا تقريرنا الدوري، وفقا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما نؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تعامل جميع ركائز الاستراتيجية الأربع ككل.

وتعمل إسرائيل عن كثب مع العديد من الدول والمنظمات الإقليمية لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، عبر مجالات تبدأ من أمن الطيران وتصل الى حماية الحدود وتمويل الإرهابين. إن تلك الأنشطة تظهر إيماننا الأساسي بأنه لا يمكن مواجهة الإرهاب بفعالية إلا من خلال التعاون الدولي. فما من دولة ينبغي أن تبذل هذا الجهد بمفردها.

إن التغلب على شبكة يحتاج الى شبكة اخرى. فالتحديات التي نواجهها آخذة في التزايد نتيجة شبكة ترتبط على نحو متنام بعصابات التهريب والمجرمين والإرهابيين العابرين للحدود الوطنية. وثمة محكمة في الولايات المتحدة وجهت اصبع الاتهام مؤخرا الى أيمن جمعة بتهريب ٨٥ طناً من الكوكايين إلى الولايات المتحدة وغسل ٨٥٠ مليون دولار لحساب كارتل مكسيكي يعنى بالمخدرات. لقد استوفى نسبة ١٤ في المائة كعمولة على ما بذله من جهود نيابة عن رؤسائه، منظمة حزب الله الإرهابية. وجمعة هو واحد من عدة آلاف من نشطاء حزب الله في شبكة تمتد من غرب أفريقيا إلى منطقة الشرق الأوسط وإلى أمريكا اللاتينية وإلى أوروبا. فهذه الشبكة الاجرامية العالمية تمول الأنشطة الإرهابية لحزب الله، وتقدم الدعم اللوجستي للقيام بها.

من دون أدنى شك، توجد صلة مباشرة بين مسحوق الكوكايين المهرب من أمريكا اللاتينية ومسحوق مادة البارود المستخدمة في أسلحة حزب الله في لبنان.

إن المجرمين ليسوا وحدهم الداعمين للإرهاب. فالعديد من الدول، بمن فيها البعض الموجود في هذه القاعة، تعمل أيضا يدا بيد معهم. وإيران تحتل مكانا رئيسيا بين تلك الدول. لقد أصبحت الأسلحة الإيرانية عبر القارة الأفريقية الخيار المفضل لبعض من أكثر المتمردين والإرهابيين دموية في المنطقة.

أما في غزة، فتقوم إيران بتمويل وتدريب وتسليح إرهابيي حماس والجهاد الإسلامي وغيرهم من الإرهابيين، وتزودهم بالقدرات على ضرب أكبر المدن الإسرائيلية. ويتبجح السياسيون والقادة العسكريون الإيرانيون بتقديم المساعدة للإرهابيين. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قال رئيس الجهاد الإسلامي في غزة أن ”العالم بأسره يعرف أن إيران المصدر الرئيسي لأسلحتنا“.

وقد ساعدت إيران أيضا حزب الله على بناء ترسانته من الأسلحة في لبنان إلى مستويات غير مسبوقة، إذ كدست ٠٠٠ ٥٠ قذيفة من القذائف الصاروخية المميتة في انتهاك صارخ للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويمكن أن تصل تلك الأسلحة جميع أرجاء إسرائيل وما يتجاوزها.

إن حزب الله يقوم عن عمد بتخزين الأسلحة في المناطق المدنية. ففي الشهر الماضي فقط انفجر مخزن كبير لأسلحة حزب الله في لبنان في قرية طير حرفا، على بعد ٣٠٠ متر من مدرسة. بالنسبة لحزب الله وإيران يعتبر الناس في لبنان أكثر قيمة كدروع بشرية من قيمتهم بوصفهم بشرا.

نواجه إمكانية مرعبة مفادها أن بوسع حزب الله أن يحصل قريبا على مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية الموجودة لدى الأسد. يجب على المجلس أن يتصرف الآن وليس غدا. ومن مسؤوليتنا أن نمنع وصول أخطر الأسلحة في العالم إلى أيدي أخطر الفاعلين في العالم.

ولا يمكن للمجلس أن يغض الطرف عن تلك الدول التي ترعى الإرهابيين وتدعمهم وتسلحهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يحاسبهم على العنف الذي ينشرونه والأرواح التي يزهقونها.

لقد اتخذنا العديد والعديد من القرارات في هذه القاعة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ولا يمكن أن تنتهي جهودنا الجماعية هنا. إن أصوات ضحايا الإرهاب تنادينا وتطالبنا بأن نوحد عملنا.

وعلينا أن نأخذ الكلمات من صفحة مطبوعة ونبث الحياة فيها كل يوم. ويجب علينا أن نكون ثابتين وعلينا أن نكون أقوياء. ويجب أن نسعى، كما قال تشرشل: ”مهما كان طريق النصر طويلا وشاقا فإنه من دون النصر لن يكون بقاء“. ولا يمكن أن نرتاح ما لم تصبح الأيديولوجيات الشريرة التي تذكي نيران الإرهاب مجرد مخلفات بالية من الزمن الماضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا لباكستان على الدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة العالمية الهامة جدا، والتي لها أثر على السلم والأمن الدوليين. إنه تأمل في أوانه ومساهمة إضافية لتحسين رؤية الأمم المتحدة في الحملة ضد الإرهاب.

إن وفدي ما انفك يؤيد النهج الذي يضع الأمم المتحدة في قلب الجهود المتعددة الأطراف من أجل مكافحة الإرهاب. كما أننا ثابتون في إيماننا بأنه ما من بلد بوسعه التصدي لهذا التحدي بمفرده وأنه لا يمكن هزيمة الإرهاب بالوسائل العسكرية.

إن جنوب أفريقيا تؤيد الرأي القائل بأن الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون شاملة في معالجة الشواغل غير المباشرة، بما في ذلك التنمية. وقد قلنا دائما بأنه يجب تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة ومتكاملة. إن الاستراتيجية، كما تم التأكيد عليها في الندوة الرفيعة المستوى بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب التي استضافها الأمين العام في عام ٢٠١١، لا تزال أكثر الآليات الدولية مصداقية وأهمية، وتحظى بدعم سياسي واسع من لدن الدول الأعضاء لمواجهة آفة الإرهاب على الصعيد العالمي.

وبالإضافة إلى الخطوات الواسعة المتخذة لمنع الإرهاب ومكافحته والتدابير المتخذة لبناء قدرات الدول في ذلك الصدد، فإن أي نهج متوازن يعني قيام المجتمع الدولي بتجديد الجهود والالتزام بمعالجة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب. وثمة حاجة ملحة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لتكثيف الجهود من أجل حسم صراعات طال أمدها وفقا للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وتبني استراتيجيات تحد من الاستبعاد السياسي وتنبذ التهميش الاجتماعي والاقتصادي.

إن أي نهج متوازن في جهود مكافحة الإرهاب ينطوي على بقاء المجتمع الدولي ثابتا في التزامه لضمان تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية بالكامل وفي موعدها لكي يتسنى استئصال شأفة الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وتحقيق الازدهار العالمي للجميع. وفي ظل المناخ الاقتصادي والمالي الدولي السائد، لا بد للمجتمع الدولي من أن يعزز برامج التنمية والشمول الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة في صفوف الشباب، إذ أن هذه الجهود يمكن أن

تسهم في تقليص التهميش ومواجهة إغراء التطرف السياسي المحتمل والتجنيد الذي يمارسه الإرهابيون.

ونتفق في الرأي مع الأمين العام بأن حماية حقوق الإنسان لا ينبغي النظر إليها بوصفها عقبة في مكافحة الإرهاب بفعالية، ولكن بوصفها عنصرا جوهريا لأي استراتيجية مستدامة لمكافحة الإرهاب. إن تعزيز الهيكل القانوني الدولي وسيادة القانون ونظام العدالة الجنائية كلها تشكل الأساس الجوهري لنهجنا المشترك نحو مكافحة الإرهاب. وفي ذلك السياق، فإن تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها مسألة جوهرية لجميع عناصر الاستراتيجية. فهذا النهج تكميلي ومعزز.

ينبغي لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة القيام بدور طليعي في دراسة مسألة حماية حقوق الإنسان بينما يعمل في الوقت نفسه على مكافحة الإرهاب. ذلك المجال يتطلب تجديد الاهتمام بالنظر إلى الشواغل التي أعرب عنها المفوض السامي فيما يتعلق بتضاؤل احترام الأصول القانونية الواجب إتباعها، بما في ذلك تلك المتعلقة بأنظمة جزاءات مجلس الأمن كل على حدة وغيرها من الممارسات التي تحول دون التمتع بالحق في محاكمة عادلة في سياق مكافحة الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بتعزيز ولاية أمين المظالم وتضمين فقرة تتعلق بشرط انقضاء أجل النظر في البند كخطوة نحو معايير الأصول القانونية الواجب إتباعها، ولا تزال تؤيد تأييدا كاملا عمل ذلك المكتب. إن مكتب المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب يكمل جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ويجب تأييده تأييدا كاملا. فهو يسهم بنهج متكامل ومتوازن بالتفاعل مع جميع أصحاب المصالح المعنيين.

إن المبادرات المشتركة بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وهي مبادرات جارية بالفعل، ينبغي زيادة تعزيزها لكي تكون متزامنة مع برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ التدابير العملية لمكافحة الإرهاب وجعله فعالا. ويسهم هذا النهج بدرجة كبيرة في الاستخدام الأمثل للموارد والقدرات. ويتعين على المجتمع الدولي الإبقاء على وحدة القصد لديه في الكفاح العالمي ضد الإرهاب، ودعم الدور المركزي للأمم المتحدة في العملية. وينبغي تحاشي ازدواجية مبادرات الأمم المتحدة أو تحويل التركيز والموارد من الجهود المتعددة الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مواجهة تمويل الإرهاب عنصر رئيسي في أي استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وبينما يتطلب ذلك عملا جماعيا تقوم به جميع الدول، فإنه أيضا مجال تمس الحاجة فيه إلى بناء القدرات فيما بين الدول. إزاء تلك الخلفية نرحب بالتعاون الأخير الذي يهدف إلى تفعيل الخبرة الفنية وقدرة هياكل الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز قدرة الدول على حماية نُظمها المالية كي لا تستغل كموارد أو قنوات للدعم المادي والمالي لمرتكبي الأعمال الإرهابية.

إن جهود مكافحة الإرهاب الجديرة بالثناء التي يقوم بها المجتمع الدولي ينبغي الاضطلاع بها بعناية وتخطيط وحكمة. وما زلنا نعتبر أن عدم الرد المناسب أو عدم توفر الإرادة السياسية لمعالجة الصراعات التي طال أمدها والمعقدة سيترك أثرا سلبيا على جهودنا الجماعية من أجل اجتثاث الإرهاب. لقد شهدنا نتائج غير مقصودة لانتشار الأسلحة في منطقة الساحل، في أعقاب الأعمال التي قام به المجتمع الدولي في المنطقة دون الإقليمية مؤخرا. وقد أثار ذلك إعادة ظهور شبكات الإرهاب، وجعل البلدان في المنطقة غير مستقرة وضعيفة أمام تهديدات الإرهاب. ويجب تفادي وقوع حالات مماثلة في المستقبل.

من المهم للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص التشديد على الأسباب الجذرية للإرهاب وكذلك على تلك

العوامل التي تسهم في إلهاب المشاعر والاستياء وتزيد من التحريض ونشر هذه الآفة في أجزاء مختلفة من العالم. وهذا التأمل يشير أيضا إلى ضرورة معالجة الحالة السياسية للناس الذين يعيشون تحت الاحتلال وضرورة توفر الإرادة السياسية لمعالجة الصراعات التي طال أمدها.

في الختام، أود أن أقول أننا في خطة العمل التي اعتمدناها بصورة جماعية في عام ٢٠٠٦، تعهدنا ببذل كل جهد ممكن لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تعالج أيضا الفجوات التي قد تكون قائمة حاليا في مجال القانون الدولي، بينما نشجع أيضا الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الحالية.

ونحن نعتقد أن اعتماد اتفاقية شاملة ينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود، سيدي الرئيس، أن أهنئ باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونتمنى لكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم.

تعرب فنزويلا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في وقت سابق.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وأيا كانت أسبابه. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا إدانتنا القاطعة لارتكاب أعمال إرهابية نظرا لآثارها السلبية على السلام والأمن الدوليين وعلى حقوق الإنسان.

وفنزويلا في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الآفة الرهيبة، كما يتضح من العدد الذي لا يحصى من المعاهدات والاتفاقيات التي انضم بلدنا إليها، فضلا عن السياسات الناجحة العديدة التي اعتمدتها حكومتنا.

وقد وافقت فنزويلا على سلسلة من الصكوك القانونية الفعالة التي تضع تدابير لجهود المراقبة والمنع والإشراف الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. ففي أيار/مايو ٢٠١٢ صدر القانون الأساسي لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب. وهو يستهدف منع الأعمال ذات الصلة بالجريمة المنظمة والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها وتجريمها والمعاقبة عليها، مع التركيز بشكل خاص على تمويل الإرهاب.

وقد انضمت فنزويلا إلى جميع المبادرات المتخذة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقات الدولية، يسلم ذلك الصك السياسي الهام بأن جهود مكافحة هذه الآفة الخطيرة تقع مسؤوليتها الرئيسية على عاتق الدول الأعضاء. وبالمثل، تنص الاستراتيجية على أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تتم في سياق التعاون وأن تكون محكومة بالصكوك الدولية والإقليمية القائمة وقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفنزويلا تؤيد هذا النهج الكلي.

والإرهاب يتخذ أشكالا ومظاهر شتى، حيث يمثل إرهاب الدولة أكثر أشكال الإرهاب استحقاقا للشجب. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن جميع الدول يجب أن تمتثل امتثالا صارما وثابتا للمسؤوليات الدولية التي أخذتها على عاتقها. والإرهاب لا تمارسه فحسب جهات من غير الدول تعمل خلف الستار، ولكن أيضا دول تعمل في وضح النهار. وتمارس بعض الدول الإمبريالية إرهاب الدولة، وهي تبرر القيام بذلك بسوق حجج ذات صلة بالأمن القومي. وينبغي إدانة إرهاب الدولة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول وينكر سيادة القانون الدولي ويمثل انتهاكا جماعيا لحقوق الإنسان.

والقضية الفلسطينية تكشف عن ازدواجية المعايير لدى بعض البلدان في جهودها المزعومة لمكافحة الإرهاب. والعدوان العسكري الذي تشنه إسرائيل بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال يحرم أبناء الشعب الفلسطيني من حياتهم وأراضيهم وحريتهم وتاريخهم وهويتهم، والأهم من ذلك، من كرامتهم. وما تمارسه السلطة القائمة بالاحتلال من حصار وأعمال عدوان وتهديدات عسكرية للفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة وبناء للمستوطنات في الضفة الغربية لا يشكل مخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة فحسب، ولكنه تعبير ملموس أيضا عن إرهاب الدولة. وصمت مجلس الأمن وتقاعسه في مواجهة هذه الممارسات أمر يبعث على الأسى

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تهيب بالدول أن تثني فئات المجتمع عن الانخراط في الإرهاب وأن تحرم الإرهابيين من وسائل تنفيذ أنشطتهم، وتحثها على عدم دعم الجماعات الإرهابية وعلى احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. ووفقا لأحكام الفقرتين ٢ و ٣ من خطة العمل المرفقة بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨، المعنون ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“، تكرر حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية طلبها المقدم إلى حكومة الولايات المتحدة لتسليم الإرهابي المعروف لويس بوسادا كاريلس لمسؤوليته المباشرة عن التخطيط لتفجير طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الهجوم الإرهابي أسفر عن وفاة ٧٣ مواطنا كوبيا، معظمهم من الرياضيين الذين كانوا قد شاركوا في مسابقة أقيمت على أرض فنزويلا. وقد أيدت حركة عدم الانحياز مرارا وتكرارا طلب التسليم الذي قدمته حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، حسبما يرد في الفقرة ٣٨٠ من الوثيقة الختامية (NAM 2012/Doc.1/Rev.2) لمؤتمر القمة السادس عشر للحركة الذي عقد في طهران، في جمهورية إيران الإسلامية، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

وفنزويلا تؤكد أيضا على أهمية الفقرة ٣٨٢ من تلك الوثيقة، التي يرفض فيها قادة حركة عدم الانحياز الحماية التي توفرها سلطات الولايات المتحدة لرؤول دياس بينيا وخوسيه أنتونيو كولينا وجيرمان رودولفو فاليرا، وجميعهم مواطنون فنزويليون اتهموا، بل وأدينوا، بارتكاب أعمال إرهابية وقعت في فنزويلا ضد مقري البعثتين الدبلوماسيتين لكولومبيا وإسبانيا في عام ٢٠٠٣. وهذا السلوك ينتهك الصكوك الدولية الحالية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وفي قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعرب الدول، في جملة أمور، عن التزامها بالتعاون الكامل في مكافحة هذه الآفة بغية العثور على أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو في التخطيط لها أو ارتكابها، أو يوفر ملاذا لهؤلاء الأشخاص، وحرمان ذلك الشخص من الملاذ الآمن وتقديمه إلى العدالة من خلال تسليم الأشخاص المطلوبين ومحاكمتهم

وأود أن أختتم بالقول إن هناك حاجة إلى العمل بشفافية في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بهدف صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد بلدي، أود أن أهنئ باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن

لهذا الشهر، وكذلك أن أشكرها على اختيار هذا الموضوع الهام لمناقشة اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل مصر بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

تظل مكافحة الإرهاب، وخصوصا مكافحة التهديد الذي تشكله حركة بوكو حرام على رأس أولويات نيجيريا. وسيتطلب تعقيد التهديد وطبيعته المتغيرة، إلى جانب تنوع الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، استجابة شاملة ومتعددة الجوانب ومستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. يستغل الإرهابيون انعدام الاستقرار في بعض أنحاء العالم ويستفيدون من التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت لتوسيع شبكاتهم، وجمع الأموال وتجنيد أعضاء جدد ونشر مثلهم العليا. ولا بد للعالم أن يكون على قدر التحدي.

لقد اتخذت نيجيريا بعض التدابير الرامية إلى التصدي بفعالية لتهديد حركة بوكو حرام، وباقي التهديدات المرتبطة بالإرهاب في بلدي. وجرى سن قانون منع الإرهاب وقانون حظر غسل الأموال خلال نفس العام ٢٠١١، ليس فقط لوضع حد للإرهاب وغسل الأموال، بل أيضا من أجل القضاء على التهديدات الإرهابية في نيجيريا. ويتضمن القانونان تدابير تتعلق بمنع الإرهاب وحظره ومكافحته، بما في ذلك تمويل الإرهاب. لقد عزز مشروع القانون المعدل لمنع الإرهاب الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نظام الجزاءات والإطار القانوني وقدم وسائل مفيدة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان، في إطار مكافحة هذا التهديد.

كما اعتمدنا أيضا استراتيجية مكافحة إرهاب، تتضمن ثلاثة جوانب تشمل ما يلي. أولا، فهي تعالج المظالم الاجتماعية والاقتصادية، وتعزز الحوارين السياسي والديني، وتعزز قدرات وكالات إنفاذ القوانين فيما يخص التصدي لجميع التهديدات الإرهابية. ثانيا، فإنها تعيد هيكلة القطاع المصرفي وتعزز الهيئات المؤسسية، بما في ذلك مكتب المنسق الوطني لمكافحة الإرهاب ووحدة الاستخبارات الوطنية، بوصفها الوكالات التي تحتل الصدارة فيما يرتبط بمكافحة الإرهاب. كما أنها تنطوي أيضا على توقيع معاهدات إقليمية خاصة بمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، ستستضيف نيجيريا في آذار/مارس، حلقة عمل إقليمية لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن المتوقع لذلك المشروع دون الإقليمي، حشد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين بغية العمل بشكل متضافر، من أجل بلوغ الهدف المشترك المتمثل في مكافحة خطر الإرهاب. ونحن أيضا عضو في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وكذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وسنعمل في نطاق تلك الأطر، بغية بلوغ الهدف المشترك المتمثل في إحباط التهديدات والأخطار التي تسببها الحركات والمنظمات الإرهابية.

ومن البديهي وجود حاجة إلى تعاون الدول الأعضاء بشكل وثيق، بوصف ذلك شرطا مسبقا واستراتيجية فعالة فيما يخص مكافحة الإرهاب. ويكمن التحدي الشامل في إيجاد السبل الكفيلة بمواصلة التعاون الدولي، على الرغم من التباين الحاصل في تصور مختلف البلدان لذلك التهديد. ويقر وفد بلدي بالإسهامات الفريدة والقيمة للأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

وفي الوقت نفسه، نود أن نسلط الضوء على العلاقة بين الإرهاب والتطرف والأمية والفقر وسوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان، والتأكيد على ضرورة أخذ تلك العوامل دوما بعين الاعتبار، عند وضع الاستراتيجيات الرامية إلى

مكافحة الإرهاب. ومن ثم يدعو وفد بلدي إلى صياغة واعتماد الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تستند إلى التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي، لدعم التدابير الوطنية ومساعدة فرادى الحكومات التي تواجه تهديدات الإرهاب فيما يتعلق بالتصدي للآفة بفعالية، مع مراعاة أفضل الممارسات المكرسة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان الأساسية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لمكافحة الإرهاب أن تأخذ قدر الإمكان بعين الاعتبار السياقات والبيئات المحددة التي تجري فيها تلك المكافحة.

وستواصل نيجيريا التعاون مع الأمم المتحدة فيما يخص تحدي الإرهاب في بلدنا. وفي ذلك الصدد، سوف نعمل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومجلس الأمن من أجل تنسيق الأنشطة، وضمان القيام في نهاية المطاف بحملة ناجحة للقضاء على التطرف والعنف الإرهابي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلَّمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الممثل الدائم لباكستان على رئاسته لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأن أشكره على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بالدول الأعضاء الجدد في المجلس، وهي الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ. وإنني على ثقة بأنها سوف تسهم إسهاما كبيرا في جدول أعماله.

إن كازاخستان تدعو باستمرار، إلى تعزيز الأمن العالمي من خلال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي.

ولا مبرر لأي عمل إرهابي، كما أنه لا يرتبط بأي دين ولا بأية جنسية. إنه يلحق ضررا كبيرا بالسلم والأمن الدوليين، وبالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. إن الإرهاب عمل جنائي. إذ إنه تختفي وراء خطاب الجماعات الإرهابية، أنشطة إجرامية تقوض أسس المجتمع.

ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بلد في العالم يمكنه لوحده التصدي بشكل كاف للتحديات المعاصرة، خصوصا الإرهاب. لذلك، فإننا نعلق أهمية كبيرة على تطوير التعاون فيما يخص مكافحة الإرهاب، ونحن نؤيد عمليا جميع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة في ذلك الاتجاه.

كما ندعو إلى زيادة تنفيذ الأحكام الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتمثلت إحدى الخطوات الملموسة في ذلك الاتجاه في اعتماد خطة العمل المشتركة الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية في آسيا الوسطى، الذي جرى في مدينة أشخباد في عام ٢٠١١. والخطة هي حصيلة مثمرة للجهود المشتركة التي بذلتها بلدان المنطقة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والاتحاد الأوروبي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وفي عام ٢٠١٢، عقد اجتماع تشاوري في ألماتي، بدعم من حكومة بلدي، لمناقشة كيفية تنفيذ الخطة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الرئيسية.

وتشارك كازاخستان بنشاط في مركز مكافحة الإرهاب في رابطة الدول المستقلة، والهيكل الإقليمي المكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شانغهاى، والجهود التي تبذلها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في مجال التصدي للإرهاب والتطرف. ويتخذ بلدي أيضا تدابير خاصة بمكافحة الإرهاب، وفقا لخطة عمل الشراكة الفردية مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه منخرط حاليا في الحوار والتعاون المستمرين مع الاتحاد الأوروبي.

إن إعلان أستانا المتعلق بمنع الإرهاب، الذي اعتمد خلال المؤتمر، قد أكد من جديد التزام البلدان المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول الشريكة بمكافحة آفة الإرهاب.

ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بمكافحة خطر الإرهاب النووي. كما أننا نعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتفادى وقوعها بين أيدي الإرهابيين. ولذلك، عقدت حكومة بلدي مؤتمرا بشأن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، مع التركيز بشكل خاص على التصدي لتمويل الإرهاب، وعقدت الاجتماع الأول لفريق التنفيذ والتقييم.

وعلى المستوى الوطني، وفي إطار استراتيجية كازاخستان ٢٠٥٠، التي اعتمدت هذا العام، بدأنا في تطوير برنامج حكومي جديد لمكافحة التطرف الديني والإرهاب، سيخصص جزء مهم منه للتعاون الإقليمي والدولي وتحسين التشريعات الوطنية المناهضة للإرهاب، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة لضحايا الهجمات الإرهابية ومنع الإرهاب.

والإرهاب،كما أثبتت التجربة، لا يمكن القضاء عليه بالكامل بوسائل القوة وحدها. ولذلك، نرى من الضروري تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والنهوض بالتعليم. ونتمنى القضاء، قدر الإمكان، على الظروف المسببة لحالات النزاع في كل المناطق وإيجاد آليات جديدة ويعول عليها للتغلب على التوترات الاجتماعية والعرقية والدينية. وفي هذا السياق، ينوى بلدي استخدام المزايا التي يتيحها المنبر التفاعلي لمؤتمر زعماء الديانات العالمية والتقليدية في إنشاء منبر جديد لتسوية النزاعات على أسس دينية.

وفي نيسان/أبريل من العام الحالي، سيعقد في آستانا اجتماع وزاري لعملية اسطنبول المعنية بأفغانستان بهدف إعداد اقتراحات عملية للحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب للمنطقة برمتها. ونحن على ثقة من أن هذا المنتدى سيكون إسهاماً مهماً في عملية التسوية السياسية في أفغانستان وإعادة إعمارها واندماجها الإقليمي.

إننا نعيش في عصر الإنترنت والتكنولوجيا المتقدمة، حيث التدفق الهائل للمعلومات. ومن المؤسف أن المنظمات الإرهابية والمتطرفة تستخدم تلك القدرات المعلوماتية الجديدة في نشر أيديولوجيتها المدمرة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم جهود الاتحاد الروسي والصين لتطوير آلية لضمان الأمن المعلوماتي الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أشكر باكستان، كرئيس لمجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحاجة إلى اعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب. وأود كذلك أن أعرب عن إدانة كندا الشديدة للهجمات المميتة التي شهدتها باكستان في ١٠ كانون الثاني/يناير وأودت بحياة الكثير من الأبرياء. وباسم الكنديين كافة، نتقدم بأحر التعازي لأسر وأصدقاء القتلى.

(تكلم بالفرنسية)

وكندا تشدد على ضرورة الالتزام المستمر لكل الدول بمنع المجموعات الإرهابية من التدريب على أراضيها أو اجتياز الحدود الدولية للقيام بعمليات إرهابية في دول أخرى. وهذا ينطبق، بالمثل، على بلدان الساحل والقرن الأفريقي وإيران ولبنان والضفة الغربية وغزة وباكستان.

(تكلم بالإنكليزية)

ومؤخراً، أضافت كندا قوة القدس، أو الحرس الثوري الإسلامي إلى قائمتنا للكيانات الإرهابية، وذلك رداً على تقديمها للأسلحة والتمويل والتدريب شبه العسكري لمجموعات إرهابية، منها طالبان وحزب الله اللبناني وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، ولشبكات داخل العراق. وما من شك في أن تلك الشبكات المشبوهة التي تزدهر في المناطق غير الخاضعة للحكم، عند نقاط التقاء الأطراف الفاعلة من الدول وغيرها، يجب مواجهتها لما تشكله من خطر، وحيثما كانت تسعى لتحقيق طموحاتها في الهيمنة.

وتأتي هذه المناقشة في وقتها المناسب بصورة خاصة، بالنظر إلى التطورات التي تزعزع الاستقرار في مالي. فالمجموعات المسلحة، ومن بينها منظمات إرهابية أدرجتها هذه الهيئة في قائمتها، تتعاون فيما بينها من أجل السيطرة على مساحات متزايدة من الأراضي، الأمر الذي ينطوي على عواقب إنسانية كارثية وآثار مدمرة للكرامة الإنسانية لشعب مالي.

وما من شك في أن الإرهاب آفة عالمية تستهدف دولنا كافة وتقوض الحضارة والسيادة الشعبية على وجه الأرض. وهذا يدفعنا للعمل معاً بشكل أوثق، وتوحيد هدفنا وتنسيق ممارساتنا من أجل مكافحة الطائفية المتطرفة التي تسقط ضحيتها أرواح بريئة من خلال أعمال الإرهاب بلا هوادة.

وتشكل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب آلية قيمة لدعم التعاون الدولي ضد الإرهاب. وتؤكد تلك الاستراتيجية على إدانتنا المشتركة للإرهاب بكل صوره. وتلزمنا بالعمل بشكل عاجل وشامل لمنع الإرهاب ومكافحته في شتى أنحاء العالم. وكندا يسعدها الدور الذي قامت به في تجديد الاستراتيجية خلال فترة الاستعراض الأخيرة، ونتطلع لمواصلة النظر في اقتراح الأمين العام بشأن تعيين منسق للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما ورد في قرار تجديد الاستراتيجية (قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٦). ونواصل القيام بعملنا كميسر باسم مكتب قرار الجمعية العامة السنوي بشأن تدابير القضاء على الإرهاب الدولي.

وفي العام الماضي دشنت كندا خريطة طريق وطنية لمكافحة الإرهاب. وترمي استراتيجيتنا إلى الحيلولة دون انخراط الأفراد في الإرهاب، ورصد أنشطة الأفراد الذين قد يشكلون تهديداً إرهابياً وحرمان الإرهابيين من الوسائل والفرص للقيام بأنشطتهم والاستجابة المتناسبة والسريعة للأنشطة الإرهابية بغية التخفيف من آثارها. ومكافحة تمويل جانب أساسي في نهجنا. وكندا عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، الرائدة على مستوى العالم في وضع المعايير لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعمل كندا جاهدة من أجل إنشاء نظام محلي صارم لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وما فتئت تسعى إلى مواءمته من أجل التطبيق الكامل للمعايير الدولية التي تضعها فرقة العمل تلك.

(تكلم بالفرنسية)

والمساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب جانب مهم آخر في نهجنا. ويقدم برنامج كندا لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب التدريب والمعدات والدعم التقني والقانوني إلى جانب المساعدة في المسائل المتعلقة بالأمن، بغية مساعدة شركائنا على منع الأنشطة الإرهابية والاستجابة لها. وفي هذا الصدد، يسر كندا أن تكون عضواً مؤسساً في المحفل العالمي لمكافحة الإرهاب ورئيساً مشاركاً في فريقه العامل المعني بمنطقة الساحل. ويتيح هذا المحفل للأعضاء منبراً عملي المنحى لتمكينهم من العمل معاً من أجل تحديد الثغرات وتعبئة الموارد اللازمة لبناء قدرات الدول في مجال مكافحة الإرهاب.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أن الاستجابة لاحتياجات الضحايا جانب حيوي الأهمية في نهج كندا الشامل لمكافحة الإرهاب. وقانون العدالة لضحايا الإرهاب الذي صدر مؤخراً يوفر للضحايا الوسيلة لتحقيق العدالة من خلال مساءلة مرتكبي الإرهاب ومن يقدمون لهم الدعم، بما في ذلك الدول، عن أفعالهم. واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون هما الإطار لنهج كندا ونلتزم بهما في كل جهودنا لمكافحة الإرهاب دون استثناء.

وكندا تؤكد للمجلس التزامها بالبناء على نجاحاتنا المشتركة والإسهام في واجبنا الجماعي بمكافحة الإرهاب العالمي بجميع مظاهره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد كافيرو (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أعرب عن عميق تعازي أوغندا ومواساتها لحكومة وشعب باكستان بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد باكستان على توليكم رئاسة المجلس. ونشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن الإرهاب تهديد عالمي للسلم والأمن الدوليين. وهذه المناقشة تأكيد لأهمية مجلس الأمن ولإسهامه القيم في الجهود العالمية لإحباط ذلك التهديد.

وإن أعمال الإرهاب العشوائية والبشعة التي تنفذ في جميع أنحاء العالم، إنما هي تذكير بتعرّض جميع الدول لها.

ففي ١١ تموز/يوليه من عام ٢٠١٠ كانت أوغندا هدفا لهجوم جبان من قبل إرهابيي حركة الشباب. وقد أسفر ذلك الهجوم عن مقتل ٧٨ شخصا وإصابة ٢٠٠ آخرين من الأبرياء. ولا تزال أوغندا تواجه تهديدات من تلك الجماعةوغيرها، مثل جيش الرب للمقاومة، وتحالف القوى الديمقراطية، المرتبطة بتنظيم القاعدة على غرار حركة الشباب.

تدين أوغندا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونكرر التأكيد على أن جميع الأعمال الإرهابية هي ليست سوى أعمال إجرامية غير مبررة بغض النظر عن دوافعها أو مرتكبيها.

وتدعم أوغندا بقوة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، باعتبارها إطارا فعالا في مكافحة الإرهاب. وقد اتخذت حكومة أوغندا منذ عام ١٩٩٨ العديد من التدابير، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، تهدف إلى منع ومكافحة الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي.

ونواصل على الصعيد الدولي، دعم التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة، فيما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره.

وقد عززت أوغندا – على الصعيد الإقليمي – التعاون عبر الأطر الإقليمية مثل جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، والاتحاد الأفريقي.

واعتمدت أوغندا – على الصعيد الوطني – قانونا بشأن مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٢ مكّن من إنشاء إطار قانوني ينظّم جهود مكافحة الإرهاب. واتخذت أوغندا أيضا التدابير اللازمة لمنع استخدام أراضيها لتنفيذ الأعمال الإرهابية عبر الحدود. وقدمنا إلى العدالة على وجه السرعة، الأشخاص أو الكيانات المشاركة في الأعمال الإرهابية، بما في ذلك مقاضاة المتورطين في الهجمات التي شنت في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠.

ومنذ عام ٢٠٠٧ صاغت أوغندا استراتيجية لتوعية الجمهور عبر برنامج للتوعية والتدريب الأمنيين بقيادة الشرطة، ولا تزال تواصل تنفيذ تلك الاستراتيجية. وتشمل

دعامات البرنامج الأساسية زيادة الوعي الأمني لدى الجمهور، بغية تمكينه من تقدير الجهود التي تبذلها الوكالات المعنية بإنفاذ القانون، علاوة على التعاون مع تلك الوكالات ودعمها لأجل ضمان السلامة والأمن في أحيائه. ونواصل تنظيم الحوارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك في المدارس ومراكز التسوق والمنظمات الدينية، حيث يتوفر لتلك المجتمعات منبر لمناقشة المسائل ذات الاهتمام، بما في ذلك الإرهاب. وقد أكدت تجربتنا أن تلك الاجتماعات هامة للغاية فيما يتعلق بضمان إقامة علاقات مجتمعية جيدة، فضلا عن قبول الجمهور بتدابير إنفاذ القانون واقتناعه بكونها ملائمة ومتناسبة. ويستمر تنفيذ تلك الجهود في إطار هيئة مشتركة بين الوكالات معنية بمكافحة الإرهاب، وهو أمر هام بالنسبة لتضافر الجهود والتنسيق وخلق روح الفريق، بالإضافة إلى ضمان فعالية تعبئة الموارد واستخدامها.

لقد شهدنا تزايدا في مستويات التطور في الشبكات الإرهابية عبر قدرتها على استغلال فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل وسائط التواصل الاجتماعي، والروابط مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية بهدف تمويل وتعزيز أنشطتها. وأصبحت الروابط القوية بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، من قبيل غسل الأموال، والاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، خطرا على سيادة بعض الدول وسلامتها الإقليمية.

وما دام الإرهاب والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ينموان في البيئة الهشة نفسها، ويستفيد كلاهما من جهات فاعلة مماثلة، فإن من الضروري أن تدعم الأمم المتحدة تنفيذ التدابير الهادفة إلى مكافحة الإرهاب، التي من شأنها قطع صلات الترابط التي يعزز بعضها الآخر، سواء القائمة منها أو تلك التي يحتمل نشوؤها.

وينبغي أن تهدف جهودنا الجماعية إلى حرمان الإرهابيين من أي ملاذ آمن، والقضاء على مصادر تمويل الإرهاب، والحد من ضعف الدول، فضلا عن تعزيز تأهبها وقدرتها على الاستجابة.

وينبغي إعطاء الأولوية القصوى للوقاية في إطار اهتمامنا في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يوفر النهج الشامل الذي نتبعه لمكافحة الإرهاب الدعم اللازم لمعالجة مواطن الضعف الأساسية، مثل الحرمان الاقتصادي وضعف هياكل الدولة، بهدف حرمان الإرهابيين من التمتع بملاذ آمن بطريقة فعالة، ومنعهم من الأساس الذي يجندون عليه مقاتليهم. ويؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية على نحو فعال.

وينبغي أن يشدد نهجنا الجماعي أيضا على بناء القدرات الوطنية والإقليمية، وتيسير التعاون فيما بين الدول. ويقتضي ذلك إنشاء نظام فعال وقادر على تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات على نحو يستجيب لاحتياجات الدول. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان زيادة التأكيد على تعزيز تقاسم المعلومات والتخطيط التنفيذي بطريقة أفضل، فضلا عن اتخاذ المبادرات التي من شأنها أن تعزز القدرات والتعاون الإقليميين في مجال مكافحة الإرهاب.

ويكتسي أهمية بالغة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أنشطة مكافحة الإرهاب. ويعتبر ذلك التعاون عنصرا أساسيا فضلا عن كونه نهجا ضروريا يؤدي إلى مزيد من التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب.

وأخيرا، فإن مكافحة الإرهاب تتجاوز قدرات فرادى الدول أيا كانت. وبوسعنا – من خلال العمل معا – مواجهة تلك التهديدات ومكافحتها. وأود أن أكرر عزم أوغندا

ودعمها للإسهام بشكل بناء في الجهود الدولية المبذولة في إطار نهج شامل لمكافحة الإرهاب.

الرئيس(تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى إتاحة الفرصة التي تمكّن أرمينيا من عرض آرائها، وتأكيد جهودنا الموحدة الرامية إلى تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني في مجال مكافحة آفة الإرهاب.

وأود أن أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن خالص تعازينا للشعب الباكستاني فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية المروعة التي نفذت في الأسبوع الماضي، والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء.

ويقتضي هول خطر الإرهاب في جميع أنحاء العالم والآثار المترتبة عنه، اتباع نهج متعدد الأبعاد. علاوة على ذلك، فإنه لا سبيل لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة والمعنية بالتصدي لهذه المشكلة بصورة ناجحة إلا عبر العمل المنسق وتقديم الدعم من قبل مختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، علاوة على الوكالات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تعالج مع الجريمة عبر الوطنية.

وعلى المستوى الوطني، فقد واصلت أرمينيا تطوير أدوات التعاون المتعدد الأطراف والفعال في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي على مدى العقد الماضي. ونواصل العمل على نحو وثيق مع مختلف الشركاء الدوليين والإقليميين، مثل مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في مجالات مثل الإصلاح القانوني، وتحسين القدرات الوطنية في مجال إنفاذ القانون، ومراقبة الحدود، ونظم الاستخبارات. وأنشئت أيضا شبكة من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من البلدان.

واعتمدنا –على أساس أحادي – تدابير عملية وفعالة لمراقبة الحدود، علاوة على إبداء رغبة شديدة من جانبنا في الحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز النظام الحالي لأمن الحدود. غير أن الحدود المغلقة مع بعض جيراننا لا تزال تثبط التعاون الإقليمي في مجال أمن الحدود، بوصفه مجالا جغرافيا – استراتيجيا في غاية الحساسية.

وللحدود الآمنة أهمية خاصة في المناطق المضطربة مثل منطقة جنوب القوقاز، حيث أصبحت الصراعات التي لم تحل بعد ذريعة ملائمة لتراكم كميات هائلة من الأسلحة، في انتهاك للمعاهدات والصكوك الدولية القائمة في كثير من الأحيان. ولا تزال التدفقات غير المشروعة للأسلحة والمخدرات وللجماعات الإرهابية والأنشطة الإرهابية تثير قلقا بالغا ذا طابع عالمي للغاية.

ويتعين علينا – بسبب الطابع عبر الوطني للجريمة الإرهاب، وفي ظل غياب التعاون الإقليمي – توخي الحرص فيما يتعلق بعدم السماح باستغلال الحالة في منطقتنا مرة أخرى من قبل العناصر المتطرفة، سواء كان ذلك لأغراض تجنيد الإرهابيين، أم للأعمال الاستفزازية. ومن رأي أرمينيا أيضا أنه يجب عدم مساواة الإرهاب بالكفاح المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير. وندين استخدام سلطة الدولة والمرتزقة لقمع ممارسة الحق الثابت المتعلق بتقرير المصير.

وإذ نركز على اتباع نهج شامل لمواجهة آفة الإرهاب، ونظرا لأن الظروف المؤاتية لانتشار هذه الجريمة الدولية تشمل، من بين أمور أخرى، الصراعات التي لم تحل منذ فترات طويلة، فإنه يتعين علينا أن نشجع البرامج المعنية بتثقيف وتوعية الجمهور في المجتمعات الأكثر عرضة للوقوع في براثن الصراعات.

إن إذاعة وبث خطاب الكراهية على مستوى الدولة، وهو ما ظللنا للأسف نشاهده في جوارنا، يأتي مقدمة للتحريض على الإرهاب وإذكاء ناره. هذا السلوك يجب أن يحل محله تعزيز التسامح والحوار الشامل. يؤدي هذا الحوار وتدابير بناء الثقة دورا رئيسيا في منع التطرف والراديكالية في المجتمعات، وهما من سبل النهوض بالتنمية طويلة الأجل والأهداف الأمنية، التي نحن جميعا ملتزمون بتحقيقها.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن اتفق مع ما قاله المتكلمون السابقون من أن التصدي للإرهاب والتطرف العنيف مهمة مشتركة، ولدينا الأدوات والإرادة السياسية للقيام بذلك. يتطلب نطاق هذا الاعتداء وحجمه مستوىً أكبر من الابتكار وتعزيز تنسيق جهودنا المشتركة في هذا المجال الحيوي.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتهنئة الأعضاء الجدد وأتمنى للمجلس عاما مقبلا مثمرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي باكستان رئاسة مجلس الأمن، وبأن أعرب أيضا عن تقديرنا لعقد جلسة اليوم المهمة لمعالجة مسألة لها قدر خاص من الأهمية والوجاهة بالنسبة لبلدي، أفغانستان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا للهجمات الإرهابية التي وقعت في كويتا ووادي سوات، مخلفةً أكثر من ١٠٠ قتيل من الناس الأبرياء وعدد أكبر من الجرحى. تؤكد هذه الحوادث المروعة مجددا كون أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا هائلا. لذلك السبب يجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا لهزيمة هذا الخطر.

يسر وفد بلدي أن يعلم أن مجلس الأمن لا يزال يولي اهتماما جديا لمكافحة الإرهاب. في أيار/مايو من العام الماضي، عقد المجلس جلسة رفيعة المستوى بشأن الأخطار التي تتهدد السلام والأمن جراء الأعمال الإرهابية(انظر S/PV.6765). شددت حصيلة تلك الجلسة على الطابع المتغير للتهديد الإرهابي والحاجة إلى استجابة عالمية معززة للتعامل مع المشكلة (انظر S/PRST/2012/17). واليوم، أكثر من أي وقت مضى، باتت مكافحة الإرهاب تجري بطريقة أكثر توجها نحو تحقيق النتائج، وتتسم بالتوازن والتكامل.

لقد عايشت أفغانستان الإرهاب وعانت منه طوال أكثر من عقدين من الزمن. لم يمضِ وقت طويل منذ أن كان تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له يستخدمون أراضي أفغانستان ليس، فحسب، لشن هجمات وحشية على الشعب الأفغاني، بل كانوا يستخدمونها أيضا منطلقا للهجمات الإرهابية حول العالم. على مدى الأحد عشر عاما الماضية، منذ سقوط حركة طالبان، أحرزت أفغانستان تقدما مهما في حربها على الإرهاب، وفي لتحول لتصبح مجتمعا أكثر سلما واستقرارا وديمقراطية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، ما برح الإرهاب وانعدام الأمن يشكلان تحديين خطيرين يواجهان الشعب الأفغاني. آثار الإرهاب محسوسة في أنحاء المجتمع الأفغاني كافة، وهي تنتج عن الهجمات على المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والرجال، والزعماء القبليين والدينيين، وأعضاء المجتمع المدني، وحتى أطفال المدارس الصغار. الشهر الماضي تحديدا، في هجوم جبان آخر، نفذ إرهابيٌ متنكرا في هيئة مفاوض سلام تفجيرا انتحاريا استهدف رئيس مخابراتنا، السيد أسد الله خالد. لحسن الحظ، فشلت مؤامرة الاغتيال، وها هو السيد خالد يتعافى الآن بنجاح. لن تضعف هذه الأفعال بأي شكل من الأشكال عزم الأفغان على إلحاق الهزيمة بالإرهاب، والنجاح في سعيهم لإحلال السلام والرخاء.

تقوم مؤسساتنا الأمنية الوطنية بتنفيذ نهجنا الشامل لمكافحة الإرهاب، ذي الأهمية المركزية لاستراتيجية أمننا الوطني. على المستوى التنفيذي، أُلقي القبض على عشرات الإرهابيين والمقاتلين المعادين، وقدّموا للعدالة. ومن خلال جمع المعلومات الاستخبارية، تمكنّا من إفشال مئات المؤامرات الإرهابية في مختلف أنحاء البلد. وما فتئت قواتنا الأمنية، التي تعمل بقدرات متنامية، تتولى المزيد من المسؤولية عن العمليات القتالية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في عمليات مكافحة الإرهاب.

انعدام الأمن والإرهاب لا يشكلان تهديدا لأفغانستان فحسب، بل لمنطقتنا كلها، ولذا نأمل أن يُتعامل معهما بصورة كاملة وفعالة في إطار جهودنا المشتركة مع البلدان الشريكة الإقليمية. وهكذا فإنه ليس من المبالغة في شيء التشديد على أهمية التعاون الإقليمي. في السنة الماضية، عززنا الجهود الرامية إلى إلحاق الهزيمة بالإرهاب، وتحسين الأمن، وضمان الرخاء في منطقتنا من العالم. ولهذا الغرض، فأننا نحرز تقدما كبيرا من خلال الآليات الثنائية والثلاثية والرباعية، وكذلك من خلال الجهود الإقليمية مثل عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان.لقد عززنا تعاوننا في عدد من المجالات مع باكستان، من بينها جهود مكافحة الإرهاب، من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في كلا بلدينا.

واتساقا مع كفاحنا ضد الإرهاب، نولي أهمية كبيرة لمجموعة الصكوك القانونية بشأن هذه المشكلة. أفغانستان طرف في ١٣ من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب. في هذا الصدد، تعمل الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة عن كثب من أجل تنفيذ التشريعات الوطنية. سأكون مقصرا إنْ لم أشِد بالعمل المهم الذي تقوم به الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب، وهي، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). لن تبرح أفغانستان تقدم التقارير الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يتصدر دور الأمم المتحدة أي معركة فعالة ضد الإرهاب. يمثل الاستعراض الثالث الذي ينظم كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي جرى في حزيران/يونيه الماضي في الجمعية العامة، معلما آخر في إطار تعزيز جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقد أضفى زخما جديدا على الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة ذلك التهديد العالمي. علاوة على ذلك، نعتقد أن من شأن زيادة التآزر والتنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها أن يمكِّن المنظمة من تعزيز التعاون، دوليا وإقليميا، بأكبر قدر من الكفاءة. في هذا الصدد، نتطلع إلى مزيد من المناقشات حول موضوع تعيين منسق لشؤون مكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة.

كما نثني على العمل المهم الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. من خلال مبادرات مختلفة، مثل حلقات العمل في مختلف المناطق، بما في ذلك آسيا الوسطى، تضطلع فرقة العمل بدور مهم في مساعدة الدول على بناء قدراتها لمكافحة الإرهاب. ومن التطورات الأخرى المهمة إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونحن واثقون من أن المركز سيقطع شوطا طويلا في تعزيز جهود التنسيق.

تؤكد الاستراتجيية العالمية لمكافحة الإرهاب على إتباع النهج الكلي في مكافحة الإرهاب. ويعتمد نجاحنا على مدى قدرتنا على إحراز مزيد من التقدم في عدد من المجالات. ولا بد من كسر الرابط الخطير بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولا يزال يتعين حل مشكلة الملاذات

الآمنة للإرهابيين، جنبا إلى جنب مع المسألة المعلقة المتمثلة في الموارد المالية واللوجستية المتاحة للإرهابيين. هاتان مشكلتان حقيقيتان تتطلبان حلولا حقيقية. علاوة على ذلك، نعتقد أن منع نشوب الصراعات وحلها من بين الجوانب الأساسية في جهود مكافحة الإرهاب. ويتسم دور الأمم المتحدة بأهمية خاصة في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، من شأن كفالة فرص العمل للشباب والقضاء على الفقر أن يحدا من تجنيد أفراد جدد في الشبكات الإرهابية. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز التنمية للجميع. فمن نافلة القول أن الإرهاب عدو مشترك لا يميز بين الأديان ولا الهويات الوطنية ولا الثقافات.

الجميع مستهدفون. وندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام أفغانستان الطويل الأمد بمكافحة الإرهاب الدولي. إننا، بصفتنا ضحية رئيسية للتهديد، ندرك جيدا آثاره المدمرة على المجتمعات، كما ندرك جيدا التقدم الذي يمكن أن يحرز في هذا الصدد من خلال الجهود المشتركة والمتضافرة. ونثمن كثيرا الدعم الذي تلقيناه من المجتمع الدولي خلال السنوات الإحدى عشر الماضية في مكافحتنا للخطر العالمي ونتطلع إلى شراكتنا المستمرة مع المجتمع الدولي بشأن السبيل للمضي قدما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن على هذه الفرصة للمشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع مهم جدا بالنسبة للمجتمع الدولي وتعتبره إسبانيا ذا أولوية لا تنكر. أشكر باكستان على تنظيم هذه المناقشة وأتمنى لها التوفيق والنجاح في رئاستها للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير الصعب.

الإرهاب جريمة يجب المحاكمة عليها وفقا للأدوات التي تكفلها سيادة القانون. يجب أن تعمل العدالة الجنائية بكامل قدرتها، وأن تضمن دائما اتباع الأصول القانونية. إن إسبانيا مقتنعة تماما بأن مكافحة الإرهاب والاحترام الصارم لحقوق الإنسان ليسا متوافقين فحسب بل ويعزز كل منهما الآخر ويكمله. يشكل الإرهاب تهديدا للجميع يجب مكافحته بكفاءة. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى استراتيجية توجه الإجراءات اللازمة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

في عام ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء في القرار ٦٠/٢٨٨. ولا بد أيضا من وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للمساعدة في تفادي ازدواجية الجهود وسد الثغرات الخطيرة القائمة. وفي هذا الصدد، أعتقد أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب يجب أن تكثف عملها من أجل تيسير تحسين تكامل وتنسيق الإجراءات الوطنية والدولية.

يجب إدانة الإرهاب بشدة وبشكل قاطع ويجب ألا نقبل مبررا له. ويتوافق هذا مع إجراء تحليل جاد لأسباب الراديكالية العنيفة وأفضل الطرق لمكافحتها. تتطلب مكافحة الإرهاب التعاون الذي لا غنى عنه بين الشرطة والمحاكم. غير أنه يجب ألا يغيب عنا أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحالية في أنحاء مختلفة من العالم تهيئ تربة خصبة جدا لتطور الراديكالية العنيفة. ولذلك علينا أن نضع استراتيجيات جديدة تتمشى مع مفهوم يرتبط فيه الأمن والتنمية ارتباطا وثيقا.

إن الأحداث في مالي مثال جيد لما يحدث عندما لا يكون للمواطنين سبيل لإطار أمني وإنمائي يعول عليه، لأن الجماعات الإرهابية يمكن عندئذ أن تستولي على السلطة، مما يشكل تهديدا خطيرا للبلد المعني والمجتمع الدولي بسلوكها الإجرامي.

ولهذا السبب، وفي ضوء هذا المفهوم الوقائي، من الأهمية بمكان بذل أكبر جهد ممكن على الصعيد الدولي لاستخدام أدوات، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن أن توفر مساعدة فنية أفضل في الميدان.

إن المنع مفهوم واسع جدا يشمل تطوير حوار بين الثقافات والتقريب بين الحضارات بوصفهما من وسائل مكافحة التعصب. ولذلك، من الأهمية بمكان إبراز قيمة تحالف الحضارات، الذي أصبح في وقت قصير أداة متعددة الأبعاد للدبلوماسية الوقائية، تشمل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والقانونية، وتولي بالإضافة إلى ذلك أهمية كبيرة لوسائط الإعلام وغيرها من وسائط الاتصال.

ولا بد أيضا من أن تطور الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تفاعلا مسؤولا بين المجتمعات المحلية وقوات الشرطة. ويجب أيضا أن تولي اهتماما خاصا للإدماج الاجتماعي على الصعيد المحلي، وللحوار مع ممثلي الأقليات الدينية، والتثقيف المسؤول للزعماء الدينيين. وفي ضوء ما سبق، تشارك إسبانيا في الجهود المبذولة لتوزيع المواد التثقيفية في المدارس فيما من شأنه تطوير التعددية والتعايش السلمي والتسامح واحترام الآخرين. وفي هذا المجال، يمكن أن تساهم منظمات كاليونسكو مساهمة كبيرة.

إن شبكة الانترنت من المجالات الأساسية. يجب نشر الرسائل التي تفضح الإرهاب وتجرده من الصورة المشرفة السمحة التي تعرض في كثير من المنتديات وإبراز تناقضاته المذهبية الدينية. ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان منح دور خاص للشخصيات المرموقة وضحايا الإرهاب وبعض الزعماء الدينيين. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري العمل مع القطاع الخاص في مجال البحوث لتطوير قاعدة بيانات وتشجيع تبادل المعلومات وإدارة الحدود والإجراءات في المطارات ومحطات القطارات على النحو السليم. وتكتسي العلاقة مع القطاع الخاص أيضا أهمية كبيرة في ضمان حماية السياحة وبعض البنى التحتية والأحداث الجماهيرية.

لا بد من أن يضطلع ضحايا الإرهاب بدور رئيسي في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لأن لقصصهم ثقلا أخلاقيا ويمكن أن تكون أداة فعالة ضد الإرهاب من خلال شهاداتهم وتجاربهم. إن اتباع سياسة للإقرار ولتقديم الدعم والمساعدة للضحايا ستكون عاملا قويا في زيادة فضح الإرهاب.

وتتوجه إسبانيا بالشكر إلى فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب على عملها في مجال جمع وإصدار توصيات الدول وأفضل ممارساتها في ما يتعلق بالضحايا. يمضي هذا العمل جنبا إلى جنب مع عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ما يتعلق بالضحايا واستجابة العدالة الجنائية لاحتياجاتهم. ورغم المعاناة الناجمة عن الإرهاب في السنوات القليلة الماضية، من المؤسف أنه لا يوجد حتى الآن معيار دولي ملزم ذو طابع عالمي يهدف إلى حماية حقوق الضحايا. وترى إسبانيا أن من الأهمية بمكان أن نروج لصياغة نظام دولي لضحايا الإرهاب من شأنه أن يجسد حقوقهم.

أود أن أكرر دعم إسبانيا الراسخ والنشط للفريق العامل المعني بدعم ضحايا الإرهاب وإبراز معاناتهم، وهو جزء من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بغية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. تمثل خطة العمل المتعلقة بضحايا الإرهاب التي وافق عليها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في المؤتمر الرفيع المستوى عن ضحايا الإرهاب، المعقود في مدريد في تموز/يوليه ٢٠١٢ نقطة مرجعية جيدة لأنها تجمع مقترحات موجهة إلى أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وإلى أي دولة تود المشاركة.

وفي الختام، تغتنم إسبانيا هذه الفرصة لتوجيه نداء من أجل توافق الآراء في المفاوضات بشأن اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، سيكون من شأنها أن تشكل لبنة أساسية من لبنات مكافحة هذه الآفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يسر بوتسوانا رؤيتكم تترأسون شخصيا أعمال المجلس اليوم. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي، لبلدكم على إدراج هذا البند في جدول أعمال المجلس، ويسر وفد بلدي إبداء وجهات نظره بشأنه. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التعازي لكم ولبلدكم سيدي، على الأرواح التي أزهقت نتيجة الهجمات الإرهابية التي جرت في بلدكم يوم الجمعة.

ويؤيد وفد بلدي أيضا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ورغم التحدي المتمثل في قلة الموارد، لا تزال بوتسوانا ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتها الدولية فيما يخص مكافحة الإرهاب. وتنضم بوتسوانا إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بإدانة الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها أينما وقعت ومتى وقعت. وليس ثمة أبدا ما يبرر أسباب ارتكاب هذه الأعمال الخسيسة.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الوطنيين والإقليميين والدوليين. وأظهرت الأعمال الإرهابية بأن هذه الظاهرة لا تعرف حدودا وبأن أثرها عشوائي وتسبب جرحا غائرا في قلب كل مجتمع. وواقع أنه شكل عنيف من أشكال الجريمة عبر الحدود الوطنية، وينجح بفضل عائدات الجرائم التي تتراوح بين التجارة غير القانونية وغسل الأموال، يجعله يتطلب تصميما مشتركا من جانب المجتمع الدولي، على اتخاذ إجراء واستجابة عالميتين فعالتين.

إن وفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يخطو خطوة إضافية، في جهوده المتضافرة لمكافحة الأعمال الإرهابية وتوحيد ١٣ بروتوكولا واتفاقية متعددة الأطراف قائمة بأكملها، بغية تكثيف وتنسيق الإجراءات الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. وذلك هو الإجراء الموحد المطلوب بغية إيصال رسالة قوية لمرتكبي العنف والإرهابيين المحتملين، مفادها أن المجتمع الدولي لن يخلف تعهده فيما يخص الوفاء بالتزامه المتعلق بوقف إزهاق الأنشطة الإرهابية لأرواح عدد لا يحصى من الأبرياء.

قبل كل شيء، نحن بحاجة إلى تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من أجل وقف أعمال القتل التعسفي، وتدمير الممتلكات وسبل المعيشة، ونشر الإرهاب. وبالتالي، فإن وفد بلدي يتفق بأنه على المجتمع الدولي أن يضاعف تعاونه ومساعداته دعما للأنشطة والبرامج والمؤسسات والتدريب الخاص بمكافحة الإرهاب، التي تفتقر إليها غالبا البلدان النامية.

وتعتقد بوتسوانا بأن تطوير مؤسسات قوية للحوكمة وتوطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تشكل أساسا مفيدا لمكافحة الإرهاب. كما يمكن لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال إنشاء نظم جمارك موحدة، ومرافق مراقبة للحدود، تيسير التدفق السلس للمعلومات بين البلدان المتجاورة. وذلك أمر بالغ الأهمية أيضا فيما يخص التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي لا يمكن الفصل بينه وبين تمويل الإرهاب والأنشطة الإرهابية.

أنشأت بوتسوانا على الصعيد الوطني، اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تضطلع بولاية ضمان تنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب. وقد جرى إحراز تقدم ثابت في مجالي الإصلاحات التشريعية وتعزيز قدرة الأجهزة الأمنية على مكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك صياغة تشريعات شاملة لمكافحة الإرهاب من أجل مواجهة خطر الإرهاب، وإنشاء مؤسسات جديدة، مثل مديرية الاستخبارات والأمن، ووكالة الاستخبارات المالية وهيئة تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تواصل بوتسوانا تكثيف تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي. كما تشكل مشاركة بوتسوانا في أجهزة مثل منظمة قادة شرطة الجنوب الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لمكافحة غسل الأموال، والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جهدا إضافيا لتعزيز تنفيذ قدرات استراتيجيتنا الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد غربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر حكومة باكستان على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن اتباع نهج شامل إزاء مكافحة الإرهاب، وعلى الورقة المفاهيمية ذات الصلة (S/2013/3). وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي سويسرا الصادقة وتعاطفها الكبير مع باكستان جراء الخسائر التي منيت بها بسبب الهجمات الإرهابية المروعة التي نفذت في كويتا ووادي سوات، يوم الخميس.

إن سويسرا تدين الإرهاب بجميع أشكاله، وترفض أي ربط للأعمال الإرهابية بجنس أو عرق أو حضارة أو جنسية أو دين بعينهم. وللإرهاب مظاهر متعددة. حيث يقتل الإرهابيون أو يجرحون بشكل عشوائي ويختطفون أشخاصا مستهدفين من أجل الحصول على فدية. إنهم يدمرون ممتلكاتنا ويلحقون الضرر باقتصاداتنا. إنهم يسعون إلى تقويض أمن الطائرات والسفن والمرافق النووية. ويجري التحضير للأعمال الإرهابية وتمويلها وتوظيف مرتكبيها في العالم الحقيقي والافتراضي على حد سواء.

و تؤيد سويسرا تماماتباع نهج شامل فيما يتعلق بالتعامل مع مختلف جوانب الإرهاب. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ينعكس هذا النهج بشكل أفضل في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تشكل أساس برنامج الأمم المتحدة الخاص بمكافحة الإرهاب. وتدمج الاستراتيجية أربع ركائز مختلفة في رؤية واحدة مشتركة تتمثل في: استخدام الأدوات غير العسكرية وبناء القدرات والتعاون في مجال إنفاذ القانون ومعالجة الظروف المجتمعية والسياسية الكامنة وراء انتشار الإرهاب. وتؤكد الاستراتيجية أيضا ضرورة احترام الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، لحقوق الإنسان وأصول المحاكمات وسيادة القانون. ويتوقف النجاح في مكافحة الإرهاب على التنفيذ المتساوي لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، ينبغي أن ينعكس هذا النهج المتوازن بصورة منهجية في القرارات التي تتخذها أجهزتها، وفي تشكيل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وفي المواضيع التي تتناولها مختلف أفرقتها العاملة. ويظل يشكل تعيين منسق معني بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، أولوية بالنسبة لسويسرا.

وثمة حاجة أيضا إلى اتباع نهج شامل على الصعيد الوطني. يرأس منسق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية في سويسرا، الفريق المشترك بين الإدارات المعني بمكافحة الإرهاب، الذي تشارك فيه أكثر من ٣٠ وكالة من إدارات الاتحاد السويسري. ودعمت سويسرا بنشاط استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٦. وأطلقنا بالتعاون مع بلدان أخرى، في عام ٢٠٠٧، العملية الدولية المعنية بالتعاون العالمي لمكافحة الإرهاب. وتسعى العملية إلى إرساء تنسيق أفضل للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الخاصة بمكافحة الإرهاب، الرامية إلى تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية.

منذ أن وضعت الاستراتيجية، عُقدت عدة اجتماعات على الصعيدين العالمي والإقليمي. ونحن نُعد بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، اجتماعا آخر لمنسقي مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، سيعقد في جنيف في حزيران/يونيه. إننا بتركيزنا تحديدا على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وعلى التعاون الإقليمي, إنما نسعى إلى التوصل لفهم أفضل للأسباب المعقدة التي تحول الناس من مختلف مناطق

العالم إلى إرهابيين من أجل التوصل إلى حلول إقليمية مناسبة تعمل على تدمير جاذبية الإرهاب على الصعيد المحلي.

بالنسبة لسويسرا، إن اتباع نهج عالمي يعني أيضا إقامة علاقة وثيقة وتوفر المنفعة المتبادلة بين الدول والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل المنتدى العالمي الجديد لمكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نكتفي بالجهود الدولية. فبحكم أن خطر الإرهاب آخذ في الانتشار والازدياد ترابطا، يجب علينا تحسين إدماج المجتمع المدني في جهودنا الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته. إن المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والمراكز البحثية المستقلة والمنظمات الدينية وغيرها من الشبكات الاجتماعية تقوم بدور أساسي في تحقيق الأهداف العالمية لمكافحة الإرهاب، حتى ولو لم تعلنها صراحة. ويمكنها القيام بهذا الدور أيضا في حالات الاختطاف الإرهابية لأننا نرى أن دفع الفدية ليس خيارا. وتؤدي العناصر الفاعلة للمجتمع المدني دورا بناء في منع ومكافحة عمليات الاختطاف من أجل طلب الفدية لكي يتم إنقاذ الرهائن وكفالة الإفراج عنهم سالمين معافين. نحن مقتنعون تماما بأنه لن تتمكن الدول من منع الإرهاب إلا بمساعدة المجتمعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج. سوف أبدي ست نقاط موجزة.

أولا، لا يوجد بلد بمأمن من الإرهاب. فقد شهدته النرويج في تموز/يوليه ٢٠١١. يتطلب منع الإرهاب اتباع نهج شامل، بما في ذلك استخدام الوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية. ومن الضروري أيضا إلقاء نظرة عامة طويلة الأجل، وفي الوقت نفسه الاستمرار في معالجة المسائل الملحة دون إبطاء. هذا هو جوهر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو ما أشير إلى ذلك في وثيقة المعلومات الأساسية لجلسة اليوم (انظر S/2013/3، المرفق).

ثانيا، إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يمثلان نقطة البداية لجميع جهودنا لمكافحة الإرهاب، على الصعيدين الوطني والدولي. في هذا الصدد، يظل تعزيز قدرات المؤسسات الإصلاحية، مثل القضاء والشرطة ومراقبة الحدود، يكتسي أهمية للتمكن من مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

ثالثا، يسرنا أن نلاحظ أن ولاية أمين المظالم المعني باظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة قد تم تمديدها ٣٠ شهرا في القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢). ونشيد بالقاضية بروست على عملها المثير للإعجاب، ونشجيع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل لمكتبها وأن تزودها بكل المعلومات ذات الصلة.

رابعا، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة الإرهاب. وتقدم بلدان الشمال الأوروبي التبرعات عن طريق فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من كيانات الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب وفي تنفيذ الاستراتيجية. وتؤدي الأمم المتحدة دورا تنسيقيا هاما جدا. لقد تم اتخاذ خطوات هامة من قبل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على وجه الخصوص، ولكن هناك حاجة مستمرة إلى زيادة الكفاءة وتفادي التداخل أو الثغرات. ومن المهم أيضا تحسين التنسيق بإطلاق المبادرات، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وبالتالي، فإننا نرحب باقتراح تعيين منسق للأمم المتحدة معني بمكافحة الإرهاب.

خامسا، أحد العناصر الرئيسية في الاستراتيجية هو منع تمويل الإرهاب. ونحن نؤيد التعاون الوثيق والبناء الذي جرى

بين لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ووضعت فرقة العمل توصيات عملية للحيلولة دون تمويل الإرهاب، ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذها.

كما أن توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي أيضا مفيدة في مكافحة الجريمة المنظمة الدولية، التي نؤدي دورها مرة أخرى في تمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، يجب على منظمات الأمم المتحدة تعزيز آلياتها المتعلقة بالرقابة المالية وغيرها من الآليات، ولا سيما في حالات الطوارئ المعقدة، وفقا للمعايير الدولية من أجل منع تمويل الإرهاب أو الممارسات غير القانونية الأخرى.

أما النقطة السادسة والأخيرة التي أود أن أثيرها فهي أن تدابير واستراتيجيات مكافحة الإرهاب تعيق في بعض الحالات العمل الإنساني ويمكن حتى أن تجرّم الأنشطة الإنسانية. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة(S/2010/579) الصادر في عام ٢٠١٠ وهو ما أكده مجددا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن القيود التي تفرضها الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية على الأفراد والإمدادات الإنسانية تمثل في في الواقع أحد الشواغل الرئيسية. تشمل هذه القيود تلك التي تفرضها الحكومات المانحة فيما يتعلق ببعض الأطراف الفاعلة المسلحة في النزاعات المسلحة. ونحن بحاجة إلى كفالة الوضوح من جانب الدول فيما يتعلق بنطاق وتطبيق القوانين والتدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب بحيث لا تقوض الالتزامات الإنسانية ولكي تضمن تماما إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية كاملة ودون عوائق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد خياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أولا أن أعرب عن مدى سعادة وفد بلدي برؤيتكم، سيدتي الرئيسة، تتولون رئاسة المجلس. فهنئكم ونشكركم أيضا على اختيار الموضوع البالغ الأهمية وهو النهج الشامل لمكافحة الإرهاب.

يرحب وفدبلدي بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي توفر لبلدي هذه الفرصة ليؤكد مجددا إدانته الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وليكرر تأكيد دعمه الكامل للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في كفاحنا لتهديدات الإرهاب وأسبابه.

يكتسي النهج الشامل لمكافحة الإرهاب أهمية بالغة لأن التهديد الإرهابي لا يزال حقيقيا, بالنظر إلى التوترات والمخاطر التي يتسم بها السياق الجغرافي السياسي الدولي والإقليمي، ووجود الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، التي تهدد أنشطتها الإجرامية السلم والأمن الدوليين على نحو خطير.

الحالة في منطقة الساحل في أفريقيا هي أحد أسباب القلق الشديد للمنطقة والمجتمع الدولي إن العديد من المشاكل الخطيرة التي تواجهها بلدان المنطقة، التي يزيدها سوءا الاتجار بالأسلحة والمخدرات وظهور جماعات إرهابية جديدة، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهي تتطلب على وجه الاستعجال وضع نهج شامل ومنسق وعام يعالج الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، بما في ذلك في منطقة الساحل الأفريقية.

وما برحت تونس، من جانبها، تبدي دائما التزاما قويا على الصعد الوطني والإقليمي والدولي بالتصدي للتهديدات الإرهابية. يمكن النظر إلى هذا الالتزام على الصعيد الوطني من خلال اعتماد استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد لمعالجة الأسباب التي تشجع على انتشار الإرهاب. الاستراتيجية تأخذ في الاعتبار حق جميع الأفراد في التمتع بمزايا الكرامة والعدالة والرخاء.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد انضمت تونس إلى معظم المبادرات والإجراءات المتعلقة بهذه المسألة، ولا سيما من خلال التصديق على جميع الاتفاقات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

إن بلدي إذ هو مقتنع اقتناعا راسخا بأن مكافحة الإرهاب نتجاوز القدرات الفردية لأي دولة أو أمنظمة دولية, فإنه قد انضم أيضا إلى معظم المعاهدات والاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب، ويواصل الوفاء بالتزاماته بموجب الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتونس ما بعد الثورة تولي أولوية عالية لحماية حقوق الإنسان في سياق تدابير مكافحة الإرهاب، وتلتزم بكفالة أن تأتي كل تدابيرنا المناهضة للإرهاب متماشية مع التزاماتنا بشأن قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وكما أن الإرهاب لا جنس له أو دين أو قومية، فهو أيضاً متعدد الأشكال ودائم التغير في مظاهره وأساليبه ووسائله. وعلاوة على ذلك، فقد بات الإرهاب في أيامنا هذه إلكترونياً أيضاً. وهو يستعين على نحو متزايد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتطور بالترادف مع الجرائم الحاسوبية.

ونحن نعتبر أن الإجراءات الأمنية البحتة والأحادية أحياناً قد أثبتت محدوديتها. فاستمرار الإجحاف السياسي واستمرار عدم تسوية نزاعات معينة، وبالأخص النزاع في فلسطين، وأوجه التفاوت الاقتصادي المتزايدة والتهميش والإساءة إلى الأديان، كلها عوامل تغذي الأحقاد ورفض الآخر وتؤجج التطرف وتشجع غسل الأدمغة وتجنيد الإرهابيين.

وفي هذا الصدد، تود تونس أن تكرر طرح اقتراحها بعقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة في المستقبل القريب لتجديد عقد السلام بين أعضاء الأسرة البشرية ووضع خطط مشتركة لمكافحة كل محاولات تأليب الحضارات ضد بعضها البعض.

واليوم، فإن التحدي العالمي المتمثل في التهديد الإرهابي المتزايد لا يمكن مواجهته إلا من خلال تعزيز هيكل الأمم المتحدة المناهض للإرهاب والتطبيق المتوازن والشامل لكل ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، تشدد تونس على أهمية تعزيز قدرات الدول الأعضاء ومؤسساتها الأمنية. من أجل مكافحة ناجعة للإرهاب وغسيل الأموال وحركة الأموال بشكل غير مشروع وانتشار الأسلحة، إلى جانب تعزيز قدرتها على مسايرة الإرهابيين في استخدامهم للتكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات.

والاستجابة العالمية لتحدي الإرهاب تتطلب تعبئة التضامن الدولي الحق، على أساس تعاون دولي وإقليمي فعال وفي إطار من الوحدة بين كل الجهات الفاعلة، من حكومات ومنظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية ومجتمع مدني ووسائط إعلام – تلافياً لتشتت جهودنا وزيادة قدرتنا على منع الإرهاب ومكافحته والحد من آثاره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر باكستان على مبادرتها إلى عقد جلسة اليوم، وأشكر وزيرة خارجيتها على ترؤسها للجلسة في وقت سابق اليوم. ونتقدم بالشكر أيضاً للأمين العام على بيانه الشامل. ونعرب عن تضامننا مع باكستان وعن عميق أسفنا بشأن الأحداث الأخيرة هناك.

إن الإرهاب تهديد للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف الجهود لمكافحته بصورة متضافرة وفعالة. وكما أوضحنا في مناسبات سابقة، تدين كولومبيا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتكرر أنه ما من دوافع أو ظروف يمكن أن تبرره.

والمجتمع الدولي لديه إطار قانوني شامل بهذا الخصوص يتضمن ١٤ معاهدة دولية وأربعة بروتوكولات إضافية، إلى جانب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ونلاحظ التقدم المحرز صوب تحقيق عالمية ذلك الإطار في الأعوام الأخيرة،

وندعو الدول الأعضاء إلى أن تبقى يقظة في تنفيذها الفعال لتلك التدابير.

والجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب تبرز الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر تنسيقاً وإبداعاً. وتحقيق ذلك الهدف يتطلب منا معالجة التعقيدات الناجمة عن الإرهاب عن طريق التعاون والتنسيق الدوليين. وبغية معالجة هذه الظاهرة العالمية، يتعين على الأمم المتحدة، وبالأخص الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الرئيسية، أن تعمل كمحور مركزي للتعاون السياسي، فيما يتعين على مجلس الأمن، في إطار ولايته، أن يعتمد التدابير المكملة للأنشطة الدولية المناهضة للإرهاب من خلال قراراته وهيئاته الفرعية. وبلدي يدعم كل الجهود الرامية إلى تلافي ازدواجيه الجهود وتعزيز الاتساق والتنسيق بين مختلف كيانات المنظمة المعنية بمكافحة الإرهاب.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أداة تعبر خير تعبير عن توافق المجتمع الدولي، وبالتالي، يجب أن تظل ركائزها الأربع مصدر إرشاد لاستجابة متوازنة إزاء الإرهاب. وبناء قدرات الدول عنصر أساسي في الأنشطة العالمية المناهضة للإرهاب وينبغي أن تدعم القانون والعملية القانونية وحقوق الإنسان. ولا بد أن نواصل تقديم الدعم الفني للدول تيسيراً لبناء القدرات الوطنية حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها الدولية.

وتشدد كولومبيا على أهمية اعتماد التدابير لحماية حقوق الضحايا وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم. وعلينا أن نواصل العمل لكفالة الاستماع إلى صوت الضحايا وأن تكون لدى الدول الآليات الملائمة لمساعدتهم وتضميد جراحهم وحماية حقوقهم.

ومكافحة الإرهاب تتطلب مكافحة مصادر تمويله. ونرى أن هذا ينبغي أن يكون من الأولويات الدولية المتقدمة في الكفاح ضد الإرهاب. ومعظم مصادر التمويل الإرهابي يمكن اقتفاء أثرها في أنشطة عصابات الجريمة المنظمة. وبغية منع الشبكات الإرهابية من الحصول على الموارد المالية والسوقية الأساسية لأنشطتها، لا بد لنا من وضع تدابير شاملة تندرج فيها عناصر الصكوك القانونية التي تعالج الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

والتمويل الإرهابي المستمد من الجريمة يفتح فرصاً جديدة أمام الدول للانخراط في تعاون دولي فعال في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات. ولذلك، نواصل التعاون مع الفريق العامل المعني بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي نقدم لها مساهمات مالية منتظمة. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، يستضيف بلدنا مؤتمراً دولياً لبلورة استراتيجيات وطنية من أجل مكافحة الإرهاب، هدفه تعزيز القدرات الوطنية للبلدان ودعمها في بلورة استراتيجياتها.

وما من بلد بمنأى عن الإرهاب، وعليه، يجب أن يبقى المجتمع الدولي متحداً في مشروعه بغية القضاء على آفة الإرهاب بصورة شاملة. وكولومبيا ستواصل العمل على الصعيدين الثنائي والإقليمي وفي إطار متعدد الأطراف من أجل إحراز نتائج ملموسة في مجال مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر باكستان على تيسير عقد هذه المناقشة الهامة في وقت يكبد فيه الإرهاب دول العالم خسائر مروعة في الأرواح. وأنا أدرك بوجه خاص فداحة العنف الإرهابي في منطقتنا، وأشارك المتكلمين الآخرين في إدانة حوادث العنف الأخيرة التي تسببت في وفيات ودمار واسع النطاق في باكستان.

وبلدي يثؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

ونأمل أن يكون للجلسة هذه أثر دائم على تعزيز مبادرات الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب ومواصلة تنشيط التزام مجلس الأمن بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

وبالنظر إلى تشعبات الإرهاب الحديث، تبقى الأمم المتحدة الكيان الأنسب لقيادة الحملة العالمية ضد الإرهاب الذي يستهدف المدنيين في معظم الأحوال، وتكون النساء والأطفال ضحاياه الرئيسيين.

ونظرا لما في الإرهاب الحديث من تشعبات، يجب أن تظل الأمم المتحدة الكيان الأنسب لقيادة الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي يستهدف المدنيين في معظم الأحيان، وأكثر ضحاياه من النساء والأطفال. لقد شاهد العالم، بلا حول ولا قوة في حالات كثيرة جدا، صور أشلاء جثث الأبرياء المنتشرة حول المباني المهشمة. يجب على الأمم المتحدة أن تتعامل بحزم مع هذه الآفة التي يقودها زمرة من الأشرار، وأن تضع لها استراتيجيات مناسبة متعددة الأوجه ودائمة. ويجب أن يكون هدفنا إنهاء البؤس والمعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الآفة، أو الحد منها بشكل كبير. ينبغي ألا يصب الوهن جهودنا، ونحن نسعى إلى بناء عالم أكثر أمنا للجميع. إننا ندعم بإخلاص تام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

لقد أنهت سري لانكا صراعاً إرهابيا قبل ثلاثة أعوام ونصف العام. ولقد أدركنا في وقت مبكر أنه ما مِن جماعة إرهابية تستطيع أن تبقى لوقت طويل بدون الدعم الضروري الذي تحصل عليه من الإرتباطات والشبكات الدولية. وتلقينا مساعدات كبيرة من خلال التنسيق المركب والشامل والمتعدد الجوانب مع المجتمع الدولي، وسنظل ممتنين لجميع أصدقائنا الذين هبوا لمساعدتنا. بينما كانت قوات الأمن لدينا تواجه الإرهابيين عسكريا، بعد الكثير من الجهود لإشراكهم في المفاوضات، ومما أسهم في بلوغ هدفنا، الاستراتيجية الدولية التي وضعت بعناية واشتملت على تدابير مالية حالت دون الوصول إلى الأموال التي كانت تُجمع في الخارج؛ والتنسيق لإنفاذ القانون الذي تضمن الاستيلاء على الأسلحة المحصول عليها بطرق غير مشروعة وتدميرها؛ وإجراء محاكمات حاسمة وتبادل المعلومات الاستخبارية التي ساعدت في تأمين اعتقال جامعي التبرعات وموردي الأسلحة ومعاقبتهم. وتواصلت جهودنا فيما كانت العقول الشريرة للمتعاطفين مع الإرهابيين تضع استراتيجيات جديدة سعياً لتحقيق أهدافهم.

لقد أوضح مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء أنفسها، من خلال اعتماد ١٤ من الاتفاقيات وخطط العمل الأخرى لمكافحة الإرهاب ١٣، تمام الوضوح أن الإرهاب وترويع المدنيين لتحقيق مكاسب سياسية عمل يأباه المجتمع الدولي ويستفظعه. ولا تزال سري لانكا ترأس اللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب، التي تسعى إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. ومن رأينا أيضا أنه ما لم تُعالج الظروف الأساسية المؤدية إلى الإرهاب، فستظل المشكلة ترواح مكانها. نحن سعداء بأن مجلس الأمن قد أكد على الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب ومواجهة القوى التي تغذي التطرف.

كما لن تبرح سري لانكا تحسّن قدراتها لمكافحة الارهاب بتوفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون والقضاء في مجالات الاستخبارات وتبادل المعلومات، ومهارات التحقيق، وجمع المعلومات الاستخبارية المالية وتحليلها، وهلم جرا. توقد عاونّا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في استضافة حلقة عمل إقليمية لضباط الشرطة والمدعين العامين ومنسقي مكافحة الإرهاب في جنوب آسيا، عقدت في كولومبو عام ٢٠١٠. يركز حوار غالي، الذي تستضيفه سري لانكا، بشكل متزايد على خطر القرصنة.

مما هو ثابت أن الروابط الدولية والشبكات الدولية تساعد الإرهابيين ومنظمات الواجهة التي يستخدمونها في الاستفادة

من الاتجار بالبشر والأسلحة – وهي ظاهرة واسعة الانتشار في الوقت الحاضر – وغسل الأموال، والاحتيال في بطاقات الائتمان، وتهريب الأسلحة، والجريمة السيبرانية. وبما أن سري لانكا كانت ضحية للإرهاب لما يقرب من ثلاثة عقود، فقد أدركت في وقت مبكر قيمة مواجهة جميع هذه الجوانب من أجل التصدي لمشكلة الإرهاب لدينا. في قيامنا بذلك، قدم لنا شركاؤنا الدوليون مساعدات استثنائية. تعمل سري لانكا بشكل وثيق مع دول المنطقة، خاصة أستراليا، في التصدي لمشكلة تهريب البشر.

وتود سري لانكا أن تؤكد على أن الأسباب الجذرية للإرهاب معقدة، وأن الإرهاب لا يمكن ربطه بأي عرق أو دين. ويجب إلا ينظر إلى مكافحة الإرهاب في المقام الأول في السياق العسكري. قرار سري لانكا مواجهة إرهابيي جبهة نمور تحرير تاميل إيلام عسكريا في عام ٢٠٠٦ جاء بعد رفضهم المستمر الدخول في مفاوضات السلام واعتناقهم بدون تحفظ مبدأ العنف بلا هوادة واستهداف المدنيين.

منذ نهاية الصراع الإرهابي في سري لانكا، أعطي البلد الأولوية للإصلاح وإعادة البناء، وإعادة الإدماج والمصالحة من أجل تحقيق السلام المستدام. من خلال جهود التنمية الواسعة، اعتمدت سري لانكا تدابير تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان ألا يجد الإرهاب موطئ قدم له مرة أخرى في أرضنا أبداً. لقد أعيد إنشاء العمليات الديمقراطية، وأجريت انتخابات الحكم المحلي في المناطق المتضررة من الصراع السابق بعد انقطاع دام ثلاثة عقود. وشرعت سري لانكا في عملية داخلية – عملية الدروس المستفادة ولجنة المصالحة – لضمان ألا يتجدد الصراع الداخلي، ولتحديد أي مخالفات للقانون ارتكبت خلال العمليات العسكرية.

واستخدمت مقاربات من زوايا مختلفة في التعامل مع عملية المصالحة، التي تتسم بشدة تعقيدها. فقد اعتمدت الحكومة موقفاً تصالحياً للغاية تجاه المقاتلين السابقين. انسجاماً مع ثقافتنا، كان التسامح هو الأساس. أعيد تأهيل أكثر من ١١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، بينهم أكثر من ٥٦٠ من الجنود الأطفال، وسُمح لهم بالعودة إلى بيوتهم ومجتمعاتهم. حدث ذلك في أقل من ثلاث سنوات بعد انتهاء الصراع. للجاليات التاميلية، المنتشرة في جميع أنحاء العالم، دور مهم في المصالحة وجهود إعادة الإعمار. وتحظى أية مخاوف لدى الأقليات بالأولوية في سعي سري لانكا لتحقيق المصالحة. وشُرِع أيضاً في عملية سياسية، من خلال لجنة برلمانية مختارة تضم الممثلين المنتخبين من الأحزاب السياسية.

ويحدونا الأمل في أن يظل المجتمع الدولي متيقظاً، وألا يتيح الفرص، ولو عن غير قصد، للإرهابيين والمتعاطفين معهم ليحققوا من خلال الآليات الدولية ما لم يتمكنوا من تحقيقه من خلال الرصاص التفجيرات الانتحارية وتدمير حياة الناس. إن تشجيع مجموعة واحدة، أيّاً كان شكل التشجيع، سوف يرسل رسالة واضحة إلى الآخرين ليغيروا تكتيكاتهم.

من المهم أن نختتم قريبا مفاوضاتنا بشأن الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب. ونحيط علماً بالمناقشات الجارية منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠، لعام ١٩٩٦، ونأمل أن تختتم هذه المناقشات بنجاح على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تؤكد حكومة جمهورية كوبا من جديد معارضتها أشد المعارضة كل الأعمال والأساليب والممارسات المتعلقة بالإرهاب بأشكاله ومظاهره كافة، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، ومهما كانت الدوافع، بما في ذلك تلك التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وبالمثل، تدين كوبا أي عمل يهدف إلى تشجيع أي فعل أو أسلوب أو ممارسة تتعلق بالإرهاب أو دعمه أو تمويله أو التستر عليه. لبلدنا سجل ناصع في محاربة الإرهاب، و لم يسمح قط، ولن يسمح أبداً، بأن تستخدم أراضي كوبا لارتكاب أعمال إرهابية ضد أي بلد، أو التخطيط لها، أو تمويلها.

لقد اعتمدت كوبا ونفذت بعض التدابير التشريعية والإدارية والمؤسسية الرامية إلى منع وقمع كل الأعمال والأنشطة الإرهابية وغيرها مما يتصل بها مباشرة أو غير مباشرة، ومن بين ذلك تدابير تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، وحماية الحدود ومراقبتها، ومكافحة الاتجار بالأسلحة، والتعاون القضائي، والانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب الدولي.

تتمتع كوبا بتشريعات فعالة لمكافحة أعمال الإرهاب – القانون ٩٣، الذي اعتمدته السلطة الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية للجمهورية – تصنِّف أعمال الإرهاب الدولي كافة بأنها جرائم خطيرة، وتنص على عقوبات رادعة جداً وفقا للالتزامات الدولية.

كوبا دولة طرف في ١٤ من الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن الإرهاب، وتمتثل امتثالاً تاما لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وكوبا على اقتناع بأن السبيل الفعال الوحيد لمنع الإرهاب ومكافحته هو من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والمساواة بينها في السيادة. ونعتقد أيضا أن المجتمع الدولي ينبغي ألاّ يقبل، تحت ذريعة مكافحة ما يسمى بالإرهاب، بأن ترتكب بعض الدول أعمالا عدوانية وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وترتكب الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أو تسمح بها؛ أو تقوم بأعمال أحادية الجانب تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

إن كوبا ضحية للإرهاب. لقد فقد الشعب الكوبي ٣ ٤٧٨ من أبنائه وبناته نتيجة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد وطننا على مدى نصف قرن من الزمن. وثمة ٢٠٩٩ شخصا آخرين معاقون الى الا بد للسبب نفسه. ومعظم هذه الاعمال تم تنظيمها وتمويلها وتنفيذها انطلاقا من أراضي الولايات المتحدة.

وإدراج كوبا التعسفي وغير المبرر في القائمة السنوية للدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي، وهي من وضع وزارة خارجية الولايات المتحدة تحت ذرائع لا أساس لها، ودون أدنى دليل على مشاركة بلدنا أو انخراطه في أي عمل إرهابي، لهو ممارسة زائفة وذات دوافع سياسية. وترفض كوبا شرعية الآلية التي تمنح حكومة الولايات المتحدة لنفسها الحق في التصديق على سلوك الدول الأخرى في ما يتعلق بالإرهاب، وإصدار قوائم تمييزية وانتقائية لأغراض سياسية، في حين تعتمد سياسة الكيل بمكيالين عن طريق عدم ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب المروعة الذين يعترفون بارتكابها ضد كوبا وبلدان أخرى في نصف الكرة الغربي، والسماح لهم بالبقاء احرارا. كما أن حكومة الولايات المتحدة رفضت بازدراء التعاون مع كوبا، و لم تستجب للمقترحات الكوبية المتكررة بإنشاء برنامج للتعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب.

وتكرر كوبا شجبها لأشهر إرهابي في نصف الكرة الغربي، لويس بوسادا كاريليس، الذي يتنقل بحرية في الولايات المتحدة تحت حماية السلطات التابعة لها. وليس هناك ما يبرر فشل حكومة الولايات المتحدة في الوفاء بالتزاماتها الدولية بمحاكمة هذا الإرهابي على جرائمه أو بتسليمه. وفي الوثائق التي رفعت السرية عنها وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي التابعان للحكومة، فقد تم تحديده كالعقل

المدبر للانفجار الذي وقع في الجو لطائرة ركاب كوبية بتاريخ ٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٦.

ومن المفارقة أن حكومة الولايات المتحدة تحتفظ بخمسة مكافحين كوبيين أبرياء ضد الإرهاب، حرموا من حريتهم على نحو تعسفي وظالم لمجرد السعي، بإيثار وشجاعة استثنائيين، للحصول على معلومات عن المجموعات الإرهابية الموجودة في ميامي، بغية منع أعمال العنف وإنقاذ أرواح مواطنين كوبيين ومن الولايات المتحدة على حد سواء. لذلك، تطالب كوبا بالإفراج الفوري عن خيراردو ايرناندیس نورديلو، ورامون لابانينو سالاثار، وفرناندو غونثاليز لورت، ورييني غونثاليس سيهويرت، وأنطونيو غيريرو رودريغيث.

إن الجمعية العامة مكلفة بتناول التدابير الضرورية للقضاء على الإرهاب الدولي والنهوض بها، وتطوير التعاون الدولي الفعال لمكافحة هذه الظاهرة. وتوفر الجمعية العامة الإطار الملائم لتحقيق هذه الأهداف. وتؤكد كوبا من جديد على أهمية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٠، كأداة رئيسية لتوجيه الدول في جهود مكافحتها العالمية للإرهاب.

وتؤيد كوبا اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي حيث تعرّف الإرهاب بطريقة واضحة وشاملة، بما في ذلك أنشطة الأشخاص المسؤولين عن القوات المسلحة في الدول، والافعال الاخرى التي لا ينظمها القانون الإنساني الدولي، وتميز بوضوح بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب من أجل استقلالها والدفاع عن حقها في تقرير المصير. وينبغي لاتفاقية من هذا القبيل أن تزيل أوجه القصور وجوانب السهو الموجودة في الإطار القانوني القائم.

وفي الوقت نفسه، تؤكد كوبا اقتناعها بأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب من خلال الحرب، والانتقائية، والإفلات من العقاب، والكيل بمكيالين، وبأنه لا يمكن أن يكون هناك أي تعاون فعال إذا أدينت بعض اعمال الإرهاب بينما يجري تجاهل الاعمال الاخرى، أو التسامح بشأنها، أو تبريرها، أو إذا يجري التلاعب بهذه المسألة لمجرد فائدة سياسية ضيقة.

وفي الختام، أؤكد استعداد الحكومة الكوبية للتعاون مع أي دولة في مجال منع الإرهاب الدولي ومكافحته على أساس الاحترام المتبادل، والمساواة في السيادة، ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن الدول ال ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. اسمحوا لي أن ابدأ بالإعراب عن تهاني بلدي للسيدة هينا رباني كهار، وزيرة خارجية باكستان، ولوفدها على تولي باكستان رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. وأشكرها خالص الشكر على اختيارها لموضوع المناقشة اليوم، الذي لا يوفر للأسف أي منطقة في العالم.

إننا نكرم ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية الدموية التي شنت في مقاطعة بالوشستان ووادي سوات في باكستان، والتي أدت مؤخرا إلى وفاة ما لا يقل عن ١٠٠ شخص في المنطقة.

إن آفة الإرهاب موجودة في القارة الأفريقية، بوجود شبكة الشباب في شرق أفريقيا، وبوكو حرام في نيجيريا، ومجموعة أخرى من الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهي أكثر نشاطا في غرب أفريقيا، ومنطقة الساحل وما بعدها، مثلما جرى التأكيد عليه خلال الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في منطقة الساحل، الذي نظمته الرئاسة المغربية لمجلس الأمن في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6882).

من الواضح أن تحديد نهج عالمي لمكافحة الإرهاب هو الشاغل الرئيسي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. والواقع أنه منذ بداية الأزمة في مالي قبل سنة تقريبا، استرعت الجماعة الاقتصادية اهتمام المجتمع الدولي – من خلال الرئيس الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، والرئيس بالنيابة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية – إلى الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين والذي يشكله وجود جماعات إرهابية في مالي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالرؤية والعمل المشتركين بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومجلس الأمن في ما يتعلق بمالي، مما أدى إلى اتخاذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ونحن جميعا نشهد اليوم أكثر مما شهدنا في الماضي مظاهر الإرهابيين على ارض الواقع في جهد لجعل مالي ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عن طريق استخدام هذا البلد وأراضيه الشاسعة لتجنيد الإرهابيين وتدريبهم، وشن العمليات عبر العالم، ومن ثم الانسحاب التام مع الإفلات من العقاب. وأحدث هجوم إرهابي شن الأسبوع الماضي في جنوب مالي أكد على الشواغل التي أدت بالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية الى التشديد المتواصل على مجلس الأمن لاتخاذه بصورة عاجلة قرارا يأذن بنشر قوة دولية في مالي.

إن الأحداث الأخيرة شهادة واضحة على أهمية القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. من الواضح أن الهجمات التي شنتها المجموعات الإرهابية في جنوب مالي تشكل خطرا مباشرا وحقيقيا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. أولا وأخيرا، تمثل تلك الأحداث خطرا وشيكا على حياة المدنيين والسلامة الإقليمية لمالي.

بالنظر إلى الحالة في الميدان، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بيانها الصادر في ١١ كانون الثاني/يناير الذي وقعه الرئيس ألاسان واتارا، رئيس كوت ديفوار بوصفه الرئيس الحالي بالنيابة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن شكرها لأعضاء مجلس الأمن والحكومة الفرنسية على الرد السريع الذي استهدف استقرار الحالة العسكرية في مالي والحفاظ على السلامة الإقليمية لتلك الدولة العضو في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تجتمع اليوم وغدا في باماكو لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لوضع اللمسات الأخيرة على تقييم الحالة ووضع خطة عمليات من أجل نشر بعثة دولية بقيادة إفريقية في مالي بالاشتراك مع قوات من نيجيريا، والسنغال، والنيجر، وبوركينا فاسو، وبنن وتوغو. وفي ضوء الأحداث الجارية في مالي من المقرر عقد اجتماع قمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان في ١٩ كانون الثاني/يناير.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتبر تدخل فرنسا في مالي مشروعا تماما، فهو من جهة يستجيب للطلب الصريح من أجل المساعدة الذي عبرت عنه السلطات المشروعة في مالي، ومن الجهة الأخرى يتوافق مع قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وأعربنا عن شكرنا المخلص لفرنسا على قيادتها في إدارة أزمة مالي، كذلك نعرب عن شكرنا للمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا، وبلجيكا والدنمارك على دعمها المتعدد الجوانب للعمليات الجارية في مالي.

إن الجماعة الاقتصادية تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن الحافز، وتعتقد أن ما من شيء يمكن أن يبرر عملا إرهابيا. وتدعم الجماعة الاقتصادية الأعمال المشتركة للمجتمع الدولي في ذلك السياق، وتؤيد تأييدا كاملا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، تحض الجماعة الاقتصادية دولها الأعضاء على اعتماد خطة عمل للاستراتيجية القائمة على أربع

ركائز لمعالجة الظروف المفضية لتفشي الإرهاب؛ ومنع الإرهاب ومكافحته؛ وبناء قدرات الدول لمنع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد؛ وضمان احترام حقوق الإنسان في الكفاح ضد الإرهاب.

العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وضع أطرا قانونية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك إقرار بعض الدول لتشريعات معينة بشأن الإرهاب كما أوصى بذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي الواقع، تم التصديق على العديد من الصكوك الدولية في الكفاح ضد الإرهاب من جانب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في سياق جهودها لاعتماد تدابير محددة لدرء أخطار الإرهاب وتحديدها ومكافحتها. وتشمل هذه الصكوك اتفاقية الجماعة الاقتصادية لعام ١٩٩٢ بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية؛ واتفاقية الجماعة الاقتصادية لعام ١٩٩٤ بشأن تسليم المطلوبين ؛ وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا الذي أنشئ في عام ١٩٩٩؛ والقانون التنظيمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الصادر في عام ٢٠٠٢ بشأن تجميد الأصول والموارد المالية الأخرى في إطار مكافحة تمويل الإرهاب؛ واتفاقية الجماعة الاقتصادية لعام ٢٠٠٦ بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإعلان ٢٠٠٧ بشأن مكافحة تمويل الإرهاب من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وخطة العمل الإقليمية لعام ٢٠٠٩ للتصدي لتزايد مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا.

وكما تم تكراره مرات عديدة، لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافح الإرهاب. لذلك، يجب أن يكون نهجنا عالميا. وبوجه خاص من الضروري تعزيز العمل المنسق على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي ذلك الصدد، من الحيوي دعم المجتمع الدولي، وخاصة من خلال برنامج فعال لبناء القدرات من أجل مساعدة الدول في تصميمها على تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية والعالمية الشاملة والمتكاملة اللازمة للرد بفعالية على خطر الإرهاب.

في الختام، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يحدوها الأمل في أن تسهم هذه المناقشة الهامة حول الإرهاب في زيادة حشد المجتمع الدولي لحمل الجميع على التعاون الوثيق والحقيقي من أجل القضاء قضاء مبرما على آفة تؤثر بجميع الدول وتقوض أسس التنمية اللازمة لضمان إحلال السلم والأمن والاستقرار في دولنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إنني لعلى ثقة من أن خبرتكم وحكمتكم ستمكنان المجلس من التوصل إلى النتائج المأمولة في القضايا الحساسة المعروضة عليه، كما أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول مكافحة الإرهاب، وأخص بالشكر معالي وزيرة الخارجية الباكستانية، على حضورها ورئاستها لاجتماعنا اليوم. كذلك أعرب عن تأييدنا لكلمة دول منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

لعلنا لا نحتاج إلى إعادة التأكيد على حقائق باتت معروفة ومسلما بها، ومن بينها أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا دين لها ولا جنس، وأنها لا تهدد دولة بعينها أو منطقة بذاتها فحسب، بل تهدد العالم كله. ولا بد المجتمع الدولي من أن يتصدى لها بالتعاون والتنسيق حتى نتمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة.

لقد كانت بلادي وما زالت رائدة في مكافحة الإرهاب والتصدي له. فعلى الصعيد الدولي، أكدت بلادي دوماً رفضها وشجبها للإرهاب بجميع أشكاله وصوره أياً كان مصدره

وأهدافه. فمنذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن، انضمت بلادي إلى أربع عشرة اتفاقية إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب والتصدي لتمويله. كما التزمت بجميع القرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي لتمويله، ومنها ما يتعلق بتجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة المفروض على جميع الأشخاص والكيانات المدرجة على القائمة الموحدة لدى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتوثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب وخاصة لجان الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والهيئات الفرعية التابعة لها مثل لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان المنشأة بموجب قرارات هذا المجلس وفريق العمل الخاص بمكافحة الإرهاب.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب النووي مع التركيز على الإطار القانوني لذلك الاجتماع الذي عقد في مستهل أعمال الدورة السابعة والستين، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. سوأشيد بالجهود التي يقوم بها مجلس الأمن في هذا الشأن، وخاصة اللجنة المنشأة عملا بقراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن مراقبة الأسلحة النووية والكيميائية، ونظم إيصالها ومنع وصولها إلى أيدي الأطراف والمنظمات من غير الدول، أو حيازتها لهذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

ولقد قدمت المملكة العربية السعودية في العام الماضي تبرعا قيمته نصف مليون دولار لمساعدة اللجنة على أداء مهامها. ونؤكد في هذا الشأن على أهمية هذا القرار للحد من وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي المنظمات الإرهابية وضرورة العمل على تشديد الحراسة على موفري الخدمات النووية للتأكد من عدم إمدادهم لجهات غير مشروعة بالمواد أو التقنية النووية.

لقد كانت المملكة العربية السعودية سباقة إلى اتخاذ المبادرات الداعمة للتعاون الدولي في سبيل مكافحة الإرهاب ومنها على سبيل المثال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض في عام ٢٠٠٥ بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. ذلك المؤتمر الذي ولدت فيه نواة فكرة تطورت ونمت حتى تحولت إلى واقع، وهي مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي يمارس اليوم دوره بفعالية ونشاط في سبيل تمتين روابط التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ولقد كان دعم المملكة لإنشاء هذا المركز نموذجا لالتزامها بالعمل الجماعي والسعي نحو حفظ السلم والأمن الدوليين. وإننا ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى التعاون مع المركز للاستفادة منه ولإفادته بما لديهم من خبرات لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. ويسرني هنا أن أعلن عن تعاون بلدي مع الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمر للتعاون بين المراكز الدولية لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض في منتصف شهر شباط/فبراير القادم.

أما على الصعيد الوطني، فلقد اتخذت بلادي العديد من التدابير والإجراءات الأمنية الرامية للحد من ظاهرة الإرهاب، مثل استحداث أجهزة أمنية معنية بمكافحة الإرهاب وتطوير العديد من الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب ووضع قيود مشددة على صناعة الأسلحة والذخائر والمعدات وقطع الغيار الخاصة بها أو استيرادها أو بيعها أو حيازتها أو تداولها أو اقتنائها لمنع وصولها لأيد إرهابية فضلا عن إحكام الرقابة على الحدود لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة.

ولا تتوقف جهود بلادي عند حد محاربة الإرهاب بالوسائل الأمنية فحسب، بل اهتمت بمعالجة ظاهرة الإرهاب من النواحي الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، كما اهتمت بقضية تعويض المتأثرين بجرائم الإرهاب ومعالجة الآثار النفسية الناتجة عنها. وقامت بلادي بإنشاء مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والإرشاد لإعادة تأهيل التائبين من المنظمات الإرهابية ومساعدتهم ليكونوا أفرادا فعالين في بلادهم. وقد أصبح هذا المركز الآن نموذجا عالميا في مجال مكافحة جذور الإرهاب وفكره.

اسمحوا لي أن أشير إلى الاستعراض الثالث للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي أقرته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها السادسة والستين (قرار الجمعية العامة 66/282)، وأن أؤكد تأييد بلادي لهذه الاستراتيجية والتزامها بها بجميع أركانها وأجزائها، إلا أننا لا بد أن نشير إلى أن معظم الجهود الدولية قد انصرفت نحو الركنين الثاني والثالث من هذه الاستراتيجية وهما المتعلقان بسبل مواجهة الإرهاب ومكافحته وبناء قدرات الدول وتطوير دور الأمم المتحدة.

إننا نعي مدى حساسية الركن الأول للاستراتيجية، وهو الركن المعني بالعوامل المؤدية لانتشار الإرهاب. ولكننا لن نكون صادقين مع أنفسنا إن لم نبحث في كيفية القضاء على هذه الأسباب وعلى رأسها الاحتلال والظلم والاستيطان والتطهير العرقي وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها الوطني وتلبية تطلعاتها إلى الحرية والكرامة، مثل ما نشاهده كل يوم من ممارسات إسرائيلية عدوانية تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال. كما أن مقاومة الاحتلال لا يمكن أن تصنف في خانة الإرهاب لأن أعمال المقاومة المشروعة البعيدة عن الإرهاب لا تعدو كونها شكلا من أشكال الدفاع عن النفس تجاه إرهاب الدولة المنظم المتمثل في الاحتلال.

أما بالنسبة للركن الرابع، المعني باحترام حقوق الإنسان، فأود أن أعرب عن تقديرنا لجهود السيد بن إمرسون، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وخاصة تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان عن المبادئ الإطارية لضمان حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب (A/HRC/20/14). ونؤكد على أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تحتفظ بمستواها الأخلاقي الرفيع ما لم تكن متوافقة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ونشدد على أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تستعمل لتبرير إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء واعتبارهم مجرد آثار جانبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على ملاحظاته الكريمة عني. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء المجلس والأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة الذين أعربوا في كلماتهم اليوم عن تضامنهم مع باكستان وتقدموا بتعازيهم إلينا في لحظة المأساة الوطنية هذه، التي أصبحنا ضحايا للإرهاب فيها. ونحن نقدر إعلانهم بصوت مرتفع عن تضامنهم مع باكستان.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا، الذي يرغب في الإدلاء ببيان إضافي.

السيد شاهينول (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يجد وفد تركيا نفسه مضطرا لأخذ الكلمة ردا على الادعاءات التي لا أساس لها التي أطلقها وفد آخر ضد تركيا، والتي نرفضها رفضا قاطعا: وستواصل تركيا الوقوف إلى جانب الشعب السوري، الذي يجب أن يتولى زمام مستقبله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي يرغب في الإدلاء ببيان إضافي.

السيد متقي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أعرف أن الوقت متأخر وأننا أمضينا يوما طويلا في مناقشة قضايا هامة ذات صلة بجهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، طلبت الكلمة للرد بإيجاز على بيانين أدلى بهما خلال هذه المناقشة ممثل النظام الإسرائيلي وممثل كندا، في سياق الادعاءات التي أُطلقت ضد بلدي.

بخصوص ما قاله ممثل النظام الصهيوني، فإن وفد بلدي لا يعتزم حقا التعليق على مثل هذا البيان غير المترابط. فهذا النظام مسؤول عن عدد كبير جدا من الأعمال والجرائم الإرهابية لدرجة أن المشاركين في هذه الجلسة لن يطيقوا صبرا على مجرد تعدادي لها. وإرهاب الدولة واغتيال العلماء النوويين الإيرانيين والتخريب والهجمات الإلكترونية ليست سوى أمثلة قليلة على ذلك.

فيما يتعلق بما قاله ممثل كندا والمزاعم التي أثارها بشأن قوات حرس الثورة الإسلامية، أود أن أقول إنه وبينما يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا تلك المزاعم المغرضة والتي لا أساس لها من الصحة، ضد جناح هام من أجنحة قوات الدفاع الإيرانية، من المؤسف استخدام كندا، بناء على سياستها الخارجية الضيقة الأفق، مرة أخرى هذه الهيئة لتظهر عداءها تجاه إيران. وإثارة مثل هذه المزاعم المغرضة التي لا أساس لها ضد بلدي، يشكل محاولة أخرى دوافعها سياسية، للابتعاد عن القضايا الرئيسية المطروحة التي ينبغي لنا مناقشتها في هذه الهيئة.

إن إيران ضحية للإرهاب، ومن الغريب استفادة بعض العناصر الإرهابية الرئيسية الملطخة أيديها بدماء آلاف الإيرانيين الأبرياء من حق اللجوء السياسي في كندا. ولا تؤوي كندا تلك العناصر فحسب، بل إنها أيضا تسيء استخدام الهيئات الدولية، بما في ذلك هذه الهيئة، من أجل إخفاء الطابع الحقيقي لدعمها للإرهاب.

كما أظهرت ذلك مناقشة اليوم التي جرت في هذه القاعة، ينبغي لمكافحة الإرهاب ألا تكون انتقائية وأن يكون نطاقها وقابلية تطبيقها عالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس نص مشروع بيان رئاسي بالنيابة عن المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في مشروع البيان.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على مشروع البيان الرئاسي، الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/1.

تقرر ذلك.

أود أن أشكر جميع المتكلمين على بياناتهم. لقد أجرينا مناقشة كاملة وشاملة ارتقت إلى أهمية الموضوع ونطاقه. وقد أدين الإرهاب بشكل لا لبس فيه. وكان التصميم على معالجته والتصدي له قويين وواضحين. وبرزت أهمية اتباع نهج شامل فيما يخص بذل المزيد من الجهود الفعالة في مجال مكافحة الإرهاب، كموضوع متميز ومتكرر. وأنا على يقين بأن العديد من الأفكار والمقترحات الهامة التي طرحت خلال المناقشة سيُنظر فيها على النحو الواجب في أعمالنا المرتبطة بمكافحة الإرهاب.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.